وزارة الثقافة والشباب

MINISTRY OF CULTURE & YOUTH

أسبوع اللغة العربية

18 DECEMBER ديسمبر

اليوم العالمي للغة العربية

WORLD ARABIC LANGUAGE DAY

www.mckd.gov.ae

اللغة العربيّة: نبض الواقع وحركيّة التأسيس لمستقبل جديد

1. مقدّمة

في الأجزاء السابقة من هذا التقرير قمنا برصد واقع اللغة العربيّة في المحاور التي حدّدناها وعرضنا تصوّرات مستقبليّة تعكس آمالنا وتطلّعاتنا كباحثين معنيّين بواقع العربيّة ومستقبلها، وقمنا برفد هذا كلّه برؤى الكتّاب الضيوف، وبنماذج للجهود الهادفة إلى صناعة المستقبل عبر دراسات الحالات التي قدّمناها. وهذه المحطّة الأخيرة من التقرير نريدها أن تكون مساحة للتأمّل نتوقّف فيها عند عدد من الأسئلة «الوجوديّة» التي لا شكّ أنّها كانت مرتسمة في الأذهان حين انبثقت فكرة إعداد التقرير، والتي انعكست ملامحها بأشكال مختلفة في ثنايا محاوره المختلفة: هل اللغة العربيّة في خطر؟ هل هي قادرة على التصدّي لتحدّيات العولمة اللغويّة والثقافيّة واستيعاب تحدّياتها التكنولوجيّة؟ هل هي مؤهّلة لمواكبة الحداثة بمختلف تجلّياتها والتعبير عن إيقاعاتها؟ وأيّ علاقة تربط الأجيال الجديدة من الشابّات والشبّان بها في مختلف أنحاء العالم العربيّ؟ وما شكل المستقبل الذي ينتظرها؟ وكيف السبيل لبلوغ هذا المستقبل؟

قبل أن نسعى للإجابة عن هذه الأسئلة في الصفحات التالية، ثمّة ملاحظات منهجيّة نودّ التوقّف عندها بغية توضيح الإطار الذي ستجري المناقشة ضمنه:

أولًا: أنّنا، في توصيفنا وتقييمنا لحالة اللغة العربيّة وتوجّهاتها المستقبليّة، ننطلق من الواقع الحقيقيّ الذي تعيشه اللغة ومن الاستخدامات الحقيقيّة التي تتجسّد فيها والتي رصدناها وعاينّاها وحلّلناها واختبرناها بتجلّياتها المختلفة في محاور هذا التقرير، لا من واقع مثاليّ «متخيَّل» مرتسم في الأذهان نودّ لو كان موجودًا في الحقيقة.

ثانيًا: أنّنا، حين نناقش حالة «اللغة العربيّة» ومستقبلها، فنحن لا نركّز على مستوًى واحد بعينه من اللغة بل نلامس اللغة بكلّ مستوياتها وتنوّعاتها وأطيافها التي تكتنف كلّ جانب من جوانب حياتنا اليوميّة والثقافيّة والتربويّة والإعلاميّة والأدبيّة؛ هي اللغة العربيّة بكلّيّتها كما نعيشها ونمارسها ونفكّر بها، وهي التي رأيناها ماثلة أمامنا في عملية الرصد التي قمنا بها.

ثالثًا: أنّنا، في سعينا لوصف الواقع الحالي للّغة العربيّة وطرح رؤى مستقبليّة لها، ندرك تمامًا أنّ أيّ وصف نقدّمه يبقى قاصرا عن الإحاطة بكلّ أبعاد الواقع وتفاصيله، وأنّ أيّ محاولة للتعميم في وصف هذا الواقع أو استشراف المستقبل تبقى مجتزأة وغير دقيقة في التعبير عن السياقات والبيئات المختلفة التي تنشط فيها العربيّة وعن التنوّع والتعدّد الذي يكتنف هذه السياقات والبيئات.

في الصفحات التالية سنسعى إلى عرض تقييم للواقع الحالي للّغة العربيّة في ضوء الرصد الذي قمنا به في محاور التقرير المختلفة، وسنتوسّل لذلك أوّلا بعرض مؤشّرات النبض والحيويّة في هذا الواقع في كلٍّ من المحاور، ثم بتحديد مَواطن التحدّيات التي تواجه اللغة العربيّة فيها، ونُتبِع ذلك بتقديم إطار عامّ نقترح الانطلاق منه للتأسيس لمستقبل جديد للّغة العربيّة، ثم نضيء على عدد من الاقتراحات المستقبليّة التي تمّ طرحها في المحاور المختلفة والتي تمثّل لبِنات يتأسّس عليها هذا المستقبل.

2. مؤشّرات النبض والحيويّة في الواقع الحالي للعربيّة

انطلاقًا من المعطيات التي تحصّلت لدينا نتيجة الأبحاث المتضمّنة في هذا التقرير، يمكننا القول إنّ اللغة العربيّة اليوم لغة قويّة حيّة ونابضة تمثّل الأداة الحاضنة للتواصل والتعبير والإبداع لدى أعداد كبيرة من الناس تشمل الناطقين بها وبغيرها من اللغات. وهي تقف على أرض صلبة وتمتلك الكثير من مقوّمات الاستمرار والنموّ والتطوّر والقدرة على مواجهة التحدّيات التي تواجهها وتواجه غيرها من لغات العالم في خضمّ عالم دائم التغيّر والتحوّل. ونستدلّ على حركيّة النموّ والتطوّر التي تشهدها اللغة العربيّة اليوم بالعديد من المؤشّرات والملامح التي تبدّت لنا من خلال المحاور التي قمنا بدراستها والتي نعرض للبعض منها فيما يلي:

أ. في مجال القوانين والتشريعات والمبادرات

- تزايد الاهتمام بتمكين اللغة العربيّة في مجتمعاتها عبر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمّ سنّها في بعض الدول العربيّة في العقد الأخير، وعبر إنشاء مؤسّسات تهدف إلى ترسيخ دعائم اللغة في هذه الدول ومجتمعاتها.

- ظهور عدد من المبادرات على المستويين الحكوميّ والخاصّ تعكس تنامي الاهتمام باللغة العربيّة والعمل على تفعيل وجودها في كافّة مناحي الحياة. ونخصّ بالذكر هنا المبادرات اللغويّة في القطاع التكنولوجيّ التي يعمل بعضها على الجانب التعليميّ والتأصيل العلميّ والأكاديميّ للّغة العربيّة، وبعضها الآخر على تطوير حوسبة اللغة العربيّة، وإغناء المحتوى العربيّ في الشبكة العالميّة، وتعزيز استعمال اللغة العربيّة في شبكات الاتّصال والتواصل.

- إنشاء الجوائز التي تهدف إلى مكافأة الإبداع باللغة العربيّة بمختلف أشكاله آدابًا وفنونًا، وترجماتٍ، ودراساتٍ علميّة. وقد أسهمت هذه الجوائز في دعم الجهود الهادفة إلى تطوير اللغة العربيّة بشكل عامّ، وإلى إنعاش الإنتاج اللغويّ بشكل خاصّ والدفع به إلى فضاءات جديدة من التوزيع والانتشار.

ب . في مجال الإعلام والفضاء المكانيّ العامّ

- الطفرة الكبيرة التي تشهدها وسائل الإعلام في البرامج الإخباريّة والحواريّة والترفيهيّة ذات المحتوى العربيّ، والتي تعكس إقبال الناس عليها وتؤشر لنبض قويّ للعربيّة في حياة المجتمعات الحاضنة لها.

- الانتشار الواسع، عبر الفضائيّات ووسائل التقنيّة الحديثة والإعلام الرقميّ، لهذه البرامج في مختلف أنحاء العالم العربيّ وفي بلاد المهجر حيث توجد جاليات عربيّة كثيرة، ممّا يرسّخ الدور الذي تلعبه العربيّة كرابط فاعل بين الناطقين بالعربيُّة حيثما وجِدوا.

- الحيويّة الفائقة التي تظهرها العربيّة في الفضاء الإعلاميّ الذي يتنامى دوره كحاضنة بالغة الأهمّيّة للّغة. وإذا كان الإعلام المكتوب قد أسهم في تشكيل العربيّة المعاصرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فإنّ الإعلام الآن، مرئيًّا ومقروءا، ما زال يسهم في الأمر نفسه ويوفّر للعربيَّة فضاء للنموّ والتطوّر، ويجسّد، في الآن نفسه، صورة التعايش الصحّيّ والواقعيّ بين المستويات المختلفة للّغة العربيّة.

- سنُّ عدد من القوانين الهادفة لتعزيز وجود العربيّة في الفضاء المكانيّ العامّ في عدد من البلدان العربيّة والحدّ من الاستئثار المتزايد للّغات الأجنبيّة في هذا الفضاء.

ج .في مجال النشر والرواية

- النموّ الملحوظ في منصّات النشر الرقميّة باللغة العربيّة، والتزايد المطّرد في أعداد الكتب الرقميّة المنشورة فيها، وكذلك أعداد المستخدمين المسجَّلين فيها.

- ظهور نوع جديد من المنصّات الإلكترونيّة المتخصّصة بنشر الروايات الإلكترونيّة بالعربيّة على موقعها، والتي تجتذب الكثير من الكتّاب الشباب الذين ما زالوا في بدايات مشوارهم الروائيّ حيث يجدون فيها الملجأ والبديل عن دور النشر الورقيّة. واللافت هنا هو الإقبال الكثيف على هذه المنصّات، ممّا يجعلها تساهم بخلق زاوية ثقافيّة تفاعليّة باللغة العربيّة بين الشباب وتفتح فضاءات جديدة للأعمال الإبداعيّة بالعربيّة.

- التزايد الكبير في معارض الكتب العربيّة التي تقام سنويًّا في عدد من العواصم العربيّة، وما يرافقها من فعاليّات ثقافيّة باللغة العربيّة تجتذب قطاعات واسعة من الجمهور العربيّ.

د .في مجال التكنولوجيا

- احتلال العربيّة المركز الرابع بين أكثر اللغات العالميَّة استخداما على شبكة الإنترنت، وتميّزها بكونها واحدة من اللغات الأسرع نموًّا فيها.

- تحقيق قفزات نوعيّة في عديد من الفضاءات التكنولوجيّة تمثّلت في التقدّم الذي حقّقته لغات البرمجة العربيّة، وظهور الكثير من التطبيقات باللغة العربيّة، وتمكّن العربيّة من شقّ طريق لها إلى كثير من تطبيقات الذكاء الاصطناعيّ.

- النموّ المتزايد في استخدام اللغة العربيّة في شبكات التواصل الاجتماعيّ بشكل عامّ، وما يوفّره ذلك من حركيّة حيويّة للّغة تفتح لها نطاقات جديدة للتواصل، تسهم في توسيع دوائر استخدام مفرداتها ومصطلحاتها وتراكيبها.

هـ .في مجال الترجمة

- تنامي الاهتمام بالترجمة إلى اللغة العربيّة الذي يتجسّد في تزايد أعداد مشاريع الترجمة في مختلف المجالات العلميّة والأدبيّة والدينيّة والثقافيّة،

وفي نموّ حركة نشر الكتب المترجَمة.

- تنامي الاهتمام بالترجمة إلى اللغة العربيّة الذي يتجسّد في تزايد أعداد مشاريع الترجمة في مختلف المجالات العلميّة والأدبيّة والدينيّة والثقافيّة، وفي نموّ حركة نشر الكتب المترجَمة.

- بروز مؤسّسات ومنظّمات جديدة راعية للترجمة خاصَّة في دول الخليج العربيّ، وتوفير تمويل لها ساعد على تفعيل النشاط الترجميّ بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

- التزايد الكبير في نشاط المؤتمرات الترجميّة العربيُّة التي تعقد دوريًّا في أنحاء كثيرة ومختلفة من العالم العربيّ، وتوفّر منصّة مهمّة لتبادل التجارب والخبرات ومناقشة المستجدّات وتطوير مهارات المترجمين، وتسهم بذلك في إثراء ميدان الترجمة ببُعديه التنظيريّ والعمليّ.

و .في مجال البحث العلميّ وتعريب العلوم

- الانتشار المتزايد لقواعد المعلومات الإلكترونيّة التي بدأت منذ سنوات قليلة تنفتح على توفير الأبحاث العلميّة العربيَّة المنجزَة بالعربيّة وبغيرها، بالإضافة إلى الحاويات العلميّة على مستوى بعض الجامعات العربيّة، والتي توفّر الأطاريح والرسائل العلميَّة بالعموم ومنها ما هو منجزٌ بالعربيّة.

- ظهور معامِل التأثير "أرسيف" الذي تبنّته قاعدة "معرفة" في محاولة لبناء معيار علميّ لتقييم البحث العلميّ العربيّ بالعربيّة، يتوافق مع المعايير العالميَّة، ويعمل على إعادة الاعتبار للأهمّيّة العلميّة للإنتاج العلميّ العربيّ المنشور باللغة العربيّة، وتخليصه من حالة التهميش والدونيُّة التي وضِع فيها.

- ظهور عدد من المبادرات الهادفة إلى تشجيع تعريب العلوم وتوفير مادّة علميّة باللغة العربيّة، ومن هذه المبادرات "مرصد المستقبل" في دولة الإمارات العربيّة الذي يُعنى بنشر الدراسات والموادّ المرئيّة والبيانات في مختلف المجالات العلميّة بلغة عربيّة مبسَّطة، وكذلك الترجمات العربيّة لمجلّات عالميّة تعنى بالعلوم والاقتصاد كـ "العلوم للعموم" و"ناشيونال جيوجرافيك" و"هارفارد بزنس ري ڤ يو" التي تصدر في دولة الإمارات وتهدف إلى توفير محتوى علميّ للجمهور باللغة العربيّة مشرِّعة بذلك آفاقًا جديدة لتطوير المصطلحات العلميّة

بالعربيّة.

- الاستعداد الذي عبَّرت عنه نسبة معتبَرة من الباحثين العلميّين العرب في استبانة قمنا بإجرائها ضمن هذا المحور بقدرتهم على الإنجاز العلميّ بالعربيّة إذا ما توفّرت لهم وسائل التشجيع، والتي منها توفير قنوات نشر بالعربيّة يمكن اعتمادُها في التصنيف الدوليّ. ويلحق بذلك ما أعرب عنه طلبة العلوم في بعض الجامعات العربيّة من رغبتهم في التعلّم بالعربيّة واقتناعهم بضرورة ذلك خدمةً لمجتمعاتهم بلغتها.

ز. في مجال مواقف الشباب الجامعيّين واعتقاداتهم حول اللغة العربيّة

- الإيمان الراسخ الذي تجلّى لدى شرائح واسعة من الشباب الجامعيّين في العالم العربيّ بأنّ العربيّة هي أساس هويّتهم الوطنيّة والدينيّة والعربيّة، وبأنّها ضروريّة في حياتهم، وبأنّ لديهم رغبة في استخدامها بشكل أكبر في حياتهم وفي تعليمها لأولادهم، ممّا ينمّ عن عمق العلاقة بين هؤلاء الشباب ولغتهم.

- الإحساس الواثق الذي عبّرت عنه غالبيّة هؤلاء الشباب بأنّ اللغة العربيّة باقية وأنّها ليست في طريقها إلى الزوال.

- الوجود الملحوظ للّغة العربيّة في جوانب مختلفة من الحياة الشخصيّة لمعظم هؤلاء الشباب: من الكلام مع الأهل والأصدقاء والزملاء في الجامعة، إلى القراءة والاستماع إلى البرامج التلفزيونيّة والأغاني، إلى التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ.

- الاعتقاد القويّ الذي أعربت عنه غالبيّتهم بأنّ العربيّة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجيّة الحديثة وعلى أن تكون لغة لتدريس العلوم والرياضيّات في المناهج المدرسيّة والجامعيّة.

ح. في مجال المقاربات الحديثة لتطوير مناهج العربيّة

- ظهور مبادرات لتطوير مناهج تدريس العربيّة في كافّة مراحل التعليم العامّ تقوم على توظيف المبادئ والمقاربات الحديثة في التعليم والتعلّم كالمعايير والكفايات والتواصل ومخرجات التعلّم، وتوليفها بما يتلاءم مع طبيعة اللغة وموضوعاتها، ويربطها بالحياة وبالتنمية المستدامة التي يتّجه قطاع التعليم إلى تكريسها في مناهجه.

- تنامي الاهتمام في هذه المقاربات الجديدة بالمتعلّمين الذين ترى فيهم المحور الأساسيّ في العمليّة التعليميّة، والتركيز على تطوير استراتيجيّات التعلّم لديهم واستخدام الوسائل والطرائق والتقنيّات الحديثة والمناسبة لهذه الاستراتيجيّات.

- الاهتمام المتزايد، ضمن هذه المبادرات الجديدة، بإعداد معلّمي اللغة العربيّة وتدريبهم وفق أحدث النظريّات التربويّة والتوجّهات والممارسات الحديثة والمعايير الدوليّة في تعليم اللغات العالميّة، سعيًا لخلق بيئة تعلّميّة داخل فصول اللغة العربيّة تحفّز المتعلّمين على التعلّم وتحبّبهم باللغة.

ط. في مجال تعلّم العربيّة في العوالم الجديدة

- الإقبال الكبير على تعلّم اللغة العربيّة في العوالم الجديدة من بنات وأبناء الجاليات العربيّة في المهاجر، وكذلك من المتعلّمين من غير الناطقين بالعربيّة، الذين تحفّزهم لذلك أسباب عدّة سياسيّة ومهنيّة ودينيّة واقتصاديّة، والرغبة القويّة التي يظهرها كلّ هؤلاء في التعرّف إلى الثقافات والمجتمعات العربيّة التي ترتبط اللغة بها وتشكّل مدخلا إليها.

- تزايد الاهتمام لدى أعداد كبيرة من متعلّمي العربيّة في العوالم الجديدة وخاصّة في أوروبّا والولايات المتّحدة ببرامج الانغماس اللغويّ والتبادل الثقافيّ القائمة في عدد من البلدان العربيّة والتي تمثّل جسورا للتواصل بين الثقافات العربيّة وثقافات هؤلاء المتعلّمين.

- الارتفاع الملحوظ في أعداد متعلّمي العربيّة من غير الناطقين بها في بلدان متعدّدة، الذين استطاعوا بلوغ مستويات عالية من الكفاءة في اللغة العربيّة أتاحت لبعضهم فرص الانخراط في ميدان تدريس العربيّة كلغة أجنبيّة، ممّا يثبت أنّ تعلّم العربيّة ممكن وفي متناول كلّ من يمتلك الحافز للتعلّم، وأنّ تعليم اللغة ليس حكرًا على الناطقين بها.

3. مكامن التحدّي في واقع العربيّة اليوم

على الرغم من مؤشّرات النبض والحيويّة التي أشرنا إليها في القسم السابق والتي تشي بالتطوّر الذي حقّقته العربيّة في عديد من المجالات، فلا بدّ لنا من الاعتراف بأنّ واقع العربيَّة اليوم يبقى واقعا غير متوازن، وبأنّ مظاهر الحيويّة التي يشهدها في بعض جنباته لا يمكنها أن تصرف أنظارنا عن التحدّيات التي تواجهها

العربيّة ضمن هذه الجنبات نفسها، وعن مظاهر الضمور التي تعتري بعضها، والتي تحدّ من قدرة العربيّة على تأدية دورها الكامل في المجتمعات العربيّة وعلى التنافس بفعاليّة في السوق العالميّ للّغات. وفيما يلي نوجز أبرز هذه التحدّيات كما استخلَصَتها محاور التقرير:

أ.في مجال القوانين والتشريعات والمبادرات

- افتقار غالبيّة الدول العربيّة إلى سياسات لغويّة واضحة تحدّد فلسفة الدولة تجاه اللغة أو اللغات التي يستعملها أبناء القطر الواحد، وتَحكُم الجهود التشريعيّة ذات الصلة بحماية اللغة العربيّة. وما نراه اليوم، في الغالب، لا يعدو كونه نصوصًا عامّة متفرّقة لا يجمعها خيط ناظم أو رؤية واضحة.

- ضعف مواكبة الجهود التشريعيّة اللغويّة لما يشهده العالم من تحوّلات سياسيّة وثقافيّة وتقنيّة واتّصاليُّة متسارعة، وما تفرضه كلّ هذه المستجدّات من واقع جديد يلقي بظلاله على مستقبل اللغة العربيّة. فالكثير من التشريعات اللغويّة التي تحتكم إليها الدول العربيّة في عصرنا الحاليّ يعود إصدارها إلى سنوات سابقة للعشريّة المنصرمة، حتى إنّ بعضها قد صدر في أربعينيّات القرن الماضي. وإذا ما نظرنا إلى التشريعات اللغويّة الحديثة التي صدرت خلال السنوات العشر الماضية نلاحظ أنّها لم تواكب الثورات التقنيّة الحديثة؛ فلا نجد قوانين تنظّم الاستعمال اللغويّ في الأنماط الاتّصاليّة الرقميّة التي فرضتها مستحدثات العصر، أو قوانين تنظم عمل الاتّصال الجماهيريّ، كالمنصّات الإعلاميّة الإلكترونيّة، ومواقع المؤسّسات الحكوميّة والمؤسّسات الخاصّة، وغير ذلك من أشكال الاتّصال القائمة على النشاط اللغويّ.

- انحسار الدور المحوريّ الملقى على عاتق مجامع اللغة العربيّة نتيجة لأسباب عدّة؛ يأتي في مقدّمتها غياب التنسيق بين هذه المجامع وبين مراكز الأبحاث والعلوم في مختلف الميادين العلميّة والاجتماعيّة، وانكفاء المجامع على ذاتها، مغرَّدة بعيدا عن سرب المراكز العلميّة والمؤسّسات البحثيّة. والنتيجة غياب للتكامليّة المتوخّاة لدخول اللغة العربيّة في مختبرات العلم والتقانة المتجدّدة. كما أنّ جزءًا من المشكلة يعود إلى عدم إلزاميّة القرارات المعجميّة، فليس لها صفة قانونيّة توجب على غيرها من المؤسّسات والأجهزة الحكوميّة والخاصّة الالتزام بقراراتها اللغويّة، وهو ما يجعل قراراتها اللغويّة غير فاعلة على الصعيد الرسميّ. ومن جانب آخر، لا يخفى على أيّ متابع غياب غالبيّة المجامع اللغويّة عن التواصل الفعّال مع المجتمع الخارجيّ، وغياب بعضها شبه التامّ عن التواصل المؤثّر في شبكات الإنترنت.

- غياب البعد التخطيطيّ ومحدوديّة التنسيق بين مؤسّسات العمل العربيّ المشترك في خدمة اللغة العربيّة، إذ لا نجد مشروعات لصياغة سياسات لغويّة مشتركة، أو قيادة للتغيير في واقع اللغة في أرجاء الوطن العربيّ، وإن وجدت بعض المؤتمرات والوثائق الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، فإنَّها غالبا لا تتّسم بصفة المواثيق التي تستوجب مسؤوليّة الالتزام المشترك، وإنما هي مجرّد نبرات خطابيّة لا تكاد تظهر حتى تخبو وتتلاشى.

ب.في مجال استخدامات العربيّة في الإعلام والفضاء المكانيّ العامّ

- ضعف القدرة على الارتجال بالمستوى الرسميّ من العربيّة والاستمرار فيه لدى العديد من الإعلاميّين في كثير من البرامج الحواريّة. والارتجال هنا يعني التواصل والتحاور بالعربيَّة الفصحى بدون إعداد مسبق لما سيقوله المذيعون دون القراءة من ورقة أو من شاشة.

- قيام بعض المذيعين في النشرات الإخباريَّة أحيانا بنطق الخبر بإعراب غير منضبط، على الرغم من أنّ هذه الأخبار مكتوبة لهم بشكل مشكول منضبط.

- عدم الالتزام بالسلامة اللغويّة وانتشار الأخطاء الطباعيّة في بعض منابر الإعلام العربيّ المقروء، إضافة إلى وجود إعلانات كاملة منشورة بلغات أجنبيّة دون أيّ ترجمة للعربيّة. ووجود هذه اللغات الأجنبيّة في إعلانات بصحيفة أو مجلّة عربيّة في غياب العربيّة يثير تساؤلات ويطرح جدليّات تبثّ القلق على العربيّة في عقر دارها.

- تراجع حضور العربيّة في الفضاء المكانيّ العامّ في بعض المناطق في العالم العربيّ بشكل يثير التحفّظ والقلق، إذ نلاحظ في هذا الفضاء وجود إعلانات وقوائم طعام وأسماء بعض المحالّ بلغات أجنبيّة دون أيّ حضور للعربيّة، وهذا في الحقيقة أمر يبدو غريبًا حين ننظر إلى فضاء من المفترض أنّه عربيّ الهويّة فنجده مكتسيًا بلافتات وبقوائم كاملة باللغات الأجنبيّة إلى درجة توحي بالقلق على تراجع الحيّز الذي من المفترض أن تستحوذ عليه العربيّة في الفضاء المكانيّ العامّ.

ج.في مجال النشر

- النقص الكبير في الرصد المتخصّص والإحصاءات والبيانات التي تقوم على منهجيّة علميّة، والتي يمكن أن تعطي صورة واضحة وموثوقة عمّا يجري في

واقع النشر العربيّ. فهناك غياب شبه تامّ لمثل هذه المعطيات والمؤشّرات التي تخبرنا عن أعداد وعناوين الكتب المنشورة في كلّ سنة وفي كلّ بلد عربيّ، وعن مجالات هذه العناوين، وعن النسب الجندريّة لكتّابها، وسوى ذلك من المعلومات الضروريُّة التي تنبئنا بمكامن القوّة والضعف في هذا المجال.

- الرقابة التي تُفرَض أحيانًا على بعض الكتب والمنشورات في العالم العربيّ، والتي ينجم عنها منع أعداد كبيرة من الكتب من المشاركة في معارض الكتب في كثير من الدول العربيّة، ممَّا ينعكس سلبا على الإبداع الفكريّ في الوطن العربيّ. والمنع، في كثير من الأحيان، لا يكون قائمًا على معايير شفّافة وأسباب مقنعة تُبرِّره ولا يكون مستندا إلى معايير موحّدة في كلّ معارض الكتب العربيّة.

- تفشّي مشكلّة القرصنة وتزوير الكتب دون رادع أو احترام لحقوق الملكيّة الفكريّة وامتدادها في السنوات الأخيرة إلى الفضاء الرقميّ، إذ نلحظ انتشارًا واسعًا للقرصنة الإلكترونيّة. والقصور هنا لا يكمن في غياب القوانين التي تحمي الحقوق، فهي موجودة في كلّ الدول العربيّة، ولكنّ المشكلة هي في عدم تفعيل هذه القوانين وتطبيقها بشكل صارم، وفي نقص الوعي لدى الكثيرين في العالم العربيّ بأهمّيّة احترام حقوق الملكيّة الفكريّة.

- ضعف النشر الإلكترونيّ العربيّ الذي يمكن ردّه إلى ضعف الاستثمار فيه، وسهولة قرصنة الكتب ونشرها على شبكة الإنترنت دون الخوف من المحاسبة، وعدم وجود قوانين عربيّة مشتركة ناظمة لعمليّة نشر الكتب إلكترونيًّا، من حيث الإخراج الفنّيّ والجودة، ومن حيث التوزيع، ومن حيث ملاحقة المقرصِنين.

- افتقار المكتبة العربيُّة إلى كتب للأطفال والناشئة مصَمَّمة وفق المعايير العالمية، وتقدَّم محتوى هادفا بطريقة حيويّة وبلغة عربيّة مرنة وحديثة ورسومات جذّابة تشدّ انتباه القرّاء الصغار وتعزّز تفاعلهم مع هذا المحتوى.

د.في مجال التكنولوجيا

- ضآلة المحتوى الرقميّ العربيّ بالمقارنة إلى عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت في العالم العربيّ، والافتقار إلى بنى مؤسّساتيّة منظمّة تقوم برصد نموّ هذا المحتوى وتتابع مواكبته للتحديثات التقنيّة، وتفرض القوانين والأنظمة التي من شأنها أن تدعم مزوّدي المحتوى العربيّ وخاصّة في ما يتّصل بضبط حقوق

النشر والملكيّة الفكريّة.

- ضعف القدرات الحاليّة في حوسبة العربيّة، وقلّة عدد البحوث والدراسات التي تدعم تمكين العربيّة في هذا المجال، وافتقار جهود الحوسبة إلى وجود هيئات خاصّة بحوسبة اللغة العربيَّة فضلا عن ضعف الاستثمار في تمويل المشروعات البادئة والصغيرة ودعم البحوث والدراسات في هذا الميدان.

- ضعف حصيلة المكانز/المتون اللغويّة العربيّة المعتمدة على تقنيّات الذكاء الاصطناعيّ، إذ ما زال بعضها بحاجة إلى نظم ذكيّة لاسترجاع المعلومات وفرزها، وتخزينها بأحجام هائلة، علاوةً على محدوديّة الكفاءات القادرة على تزويد تلك المتون بتقنيّات الذكاء الاصطناعيّ.

- محدوديّة النشاط البحثيّ العربيّ الرامي إلى تمكين العربيّة تقنيًّا، فالكمّ البحثيّ المتّصل باللغة العربيّة وانتشارها التقنيّ يبدو قليلاً نسبيًّا. والنشاط البحثيّ في مجال النشر حول معالجة اللغة العربيّة وتمكينها في البنى التحتيّة والهيكليّة لفروع التقنيّة ما زال، بشكل عامّ، قاصرًا عن مواكبة سرعة التطوّر التقنيّ عالميًّا.

- التأخّر في تأسيس أجيال عربيّة مدرّبة في مجال التكنولوجيا، إذ إنّ دخول أيّ مجتمع إلى منظومة التطوّر التكنولوجيّ عمليّة تتطلّب الكثير من الوقت، وتستلزم تأسيس أجيال جديدة على درجة عالية من التمكّن في كافّة نواحي التكنولوجيا. ولكنّنا نلاحظ أنّ ما تقدّمه معظم المدارس الابتدائيّة في البلدان العربيّة ما زال يتمحور حول أساسيّات الحاسوب الآليّ التي يمتدّ تعليمها لستّ سنوات على الرغم من هيمنة الاستخدام المتنوّع للتكنولوجيا في مناحي الحياة المختلفة ووجود أجيال قادرة على المواكبة السريعة للتقنيّات الحديثة.

هـ.في مجال الترجمة والمصطلح

- الافتقار إلى استراتيجيّة عربيّة واضحة للترجمة، ومثل هذه الاستراتيجيّة لا يمكن أن تتحقّق من دون ربطها باستراتيجيّات اقتصاديّة وثقافيّة عامّة، ودون الحديث عن سياسات للنشر. وهذه الأطر كلّها تتكاتل، للأسف، في إطار ثقافة عامّة لا تشجّع على الابتكار وفي ظلّ فقر مدقع في القراءة.

- قلّة البيانات والإحصائيّات الرسميّة الدقيقة والمنتظمة والراصدة لحركة الترجمة من حيث الإنتاج الكمّيّ وتوزّعه على المجالات الأدبيّة والمعرفيّة المتنوّعة.

والسبب في ذلك يعود إلى إنتاج الترجمة نفسه الذي تقوم غالبيّته على مبادرات فرديّة لمترجمين أو لدور نشر تتحكَّم نوعا وكمًّا فيما يُنشر. وهذا الغياب يرتبط بفوضى الجهد الترجميّ الذي لا ينتظم تحت جهد مؤسّسيّ مخطَّط له وواضح الأهداف والاستراتيجيّات.

- الافتقار إلى مرجع مؤسّسيّ موحَّد يعمل على التنظيم والتوزيع والتنسيق بين المترجمين أفرادًا ومؤسّسات ومشاريع. وهذا الافتقار يؤدّي إلى تشرذم واضح من حيث الجهود التي غالبًا ما تفتقر إلى تخطيط دقيق يوازن بين الحاجات والإنتاج، ومن حيث المنتَج الاصطلاحيّ الذي تنعكس تعدّديَّته سلبا على الصناعة الترجميّة والذي يشكّل تحدِّيا حقيقيًّا أمام المترجم والقارئ على حدٍّ سواء.

- غياب اللغة العربيّة، بشكل كبير، عن تعليم العلوم البحتة والتطبيقيّة في الجامعات العربيّة، ممّا أدّى إلى إبطاء عمليّة نقل المصطلحات الأجنبيّة في هذه المجالات إلى العربيّة وإدماجها فيها وكذلك اتّساع الفجوة بين حركة الإنتاج المصطلحيّ في الترجمة وبين العلوم البحتة في العالم العربيّ بسبب الوتيرة السريعة التي تشهدها المصطلحات العلميّة والتقنيّة بدرجة يتعسّر معها على المترجمين نقل هذه المصطلحات إلى العربيّة بالسرعة نفسها.

- محدوديّة المعاجم المتخصّصة التي تواكب المصطلحات المستحدثة في المجالات المعرفيّة المذكورة، وهو ما يؤدّي إلى غياب المقابل العربيّ للكثير من المصطلحات العلميّة الأجنبيّة.

و. في مجال البحث والنشر العلميّ باللغة العربيّة

- غياب التوجّه العلميّ نحو الإنتاج باللغة العربيّة في المجتمعات العربيّة، وهو واقع نجم عن أزمة معقَّدة صنعها الوضع المعرفيّ المتدنّي، وعزوف المتعلّمين عن المجالات العلميّة، وعزوفهم عن التعامل العلميّ باللغة العربيّة في هذه المجالات.

- توقّف المجتمعات العربيّة، على الرغم من تزايد نشاطات الترجمة، عند مرحلة نقل المعرفة دون تمكّنها من التقدّم بشكل فاعل نحو مرحلة إنتاج المعرفة أو تدويرها.

- عزوف كثير من الباحثين عن النشر بالعربيّة في المجلّات العربيّة لعدّة أسباب منها ما يعود إلى: (أ) النظرة الدونيّة التي تسود المجتمع العربيّ عمومًا

والأكاديميّ خصوصًا تجاه اللغة العربيّة؛ (ب) المؤسّسات الجامعيّة والبحثيّة التي تشترط للترقية أن ينشر الباحث بالأجنبيّة في مجلّات أجنبيَّة سعيا وراء موقع جيّد لها في الترتيب العالميّ؛ (ج) أوعية النشر العربيّة نفسها من حيث افتقادها للتصنيف العالميّ أو ضعف مستواها أو عدم مواكبتها للتطوّرات العلميّة؛ (د) ندرة المصادر المحدَّثة بالعربيّة في التخصّص أو مشاكل الترجمة أو قلّة قرّاء العربيّة المهتمّين بالتخصّص.

- التراجع الكبير في الحماس والاندفاع نحو تعريب تعليم العلوم اللذَين شهدهما مطلع القرن العشرين، والنكوص إلى استخدام اللغة الأجنبيَّة لغة لتدريس الموادّ العلميّة في كثير من المعاهد والجامعات التي كانت قد اعتمدت العربيّة لغةً لتدريس هذه الموادّ.

- ضعف اهتمام غالبيّة الحكومات العربيّة بتطوير البحث العلميّ بشكل عامّ وتطويره باللغة العربيّة بشكل خاصّ بدلالة معدّل الإنفاق المنخفض الذي ترصده له هذه الحكومات.

ز. في مجال مواقف الطلّاب الجامعيّين واعتقاداتهم حول اللغة العربيّة

- اعتقاد كثير من الطلّاب بأنّ العربيّة صعبة مقارنة باللغات الأخرى التي يعرفونها، وبأنّ تعلّمها صعب، وشعورهم بأنّ مستوى كفاءتهم بالعربيّة أقلّ من مستوى كفاءتهم بلغة أخرى، وإحساسهم بالقلق عند استخدام العربيّة الفصحى.

- اقتناع الطلّاب في كثير من التخصّصات ولا سيّما الهندسة والعلوم والاقتصاد والطبّ وإدارة الأعمال - التي تُقدَّم فيها الغالبيّة الساحقة من مواد التدريس باللغة الأجنبيّة - بأنّ اللغة العربيّة هامشيَّة ولا دور حقيقيّا لها في الاختصاص سواء كان ذلك في مجال التدريس أو مجالات البحث العلميّ المتّصلة بهذه التخصّصات.

- الاعتقاد السائد بين الكثير من الطلّاب بأنّ اللغة العربيّة لا تمثّل عنصرا وازنًا في سوق العمل، ولا تمنحهم أيّ ميزات تُذكَر حين التقدّم إلى الوظائف في العديد من المجالات.

- الشعور المتنامي لدى كثير من الطلّاب الجامعيّين بأنّ اللغة العربيّة تواجه حاليًّا أزمة كبيرة وأنّها، بواقعها الحاليّ، قاصرة عن الإسهام في تقدّم المجتمعات العربيّة.

ج. في مجال التعليم والمناهج

- قصور تجارب تطوير مناهج اللغة العربيّة، على الرغم من تنوّعها، عن التأسيس لمفاهيم معرفيّة موحَّدة لدى المشتغلين في القطاعين التعليميّ والتربويّ لصوغ نظريّة تربويّة عربيّة متوائمة مع متطلّبات القرن الحادي والعشرين واحتياجات المتعلّمين فيه.

- انطلاق بعض تجارب تطوير المناهج من المحتوى دون وجود معايير تستند إليها في بناء هذا المحتوى واختياره، الأمر الذي أوجد خللاً في تلك المناهج، وفجوات في تقديم ما يناسب المتعلّم من مهارات ووظائف وسياقات ومعارف.

- عدم تبلور مقاربة الكفايات التي اعتُمِدَت سمةً أساسيّة لمناهج تعليم اللغة العربيّة في مرحلة التعليم العامّ بشكل فعليّ في هذه المناهج، فجاءت التعلّمات مؤطّرة ضمن كلّ مستوى دراسيّ على حدة، دون أن تُنظَّم بشكل يجعلها متلاحقة ومتواترة بحيث يتعرّض لها المتعلّمون في صفوفهم اللاحقة.

- التركيز غير المتوازن للمقاربات البيداغوجيّة الحديثة في مناهج العربيّة على بناء ذهنيّة متجدّدة لدى المتعلّم، ولكن دون الالتفات إلى نقطة جوهريّة، وهي أنّ أولى الضرورات هي بناء ذهنيّة المعلّمين وتطويرها وتأهيلهم للتعامل مع المقاربات الجديدة وتطبيق الممارسات البيداغوجيّة الحديثة.

- قصور الجهود في مجال القياس والتقييم عن مواكبة ما تمّ تحقيقه في مجال تطوير المناهج؛ إذ على الرغم من اعتماد مقاربة الكفايات في تطوير مناهج العربيّة في السنوات الأخيرة فإنّ الاختبارات والامتحانات المدرسيّة ما زالت، في الغالب الأعمّ، تركّز على قياس المحتوى المدروس بنسبة كبيرة لا على قياس المهارات اللغويّة الشفويّة والمكتوبة التي تستلزم اعتماد اختبارات لقياس الكفاءة اللغويّة لدى المتعلّمين.

ط. في مجال تعليم العربيّة وتعلّمها في العوالم الجديدة

- غياب رؤية واضحة لمشروع تعليم العربيّة كلغة عالميّة والأهداف المتعدّدة التي تنضوي ضمن هذا المشروع، والتي تستلزم مناهج ومقاربات مختلفة بناءً على الاحتياجات المختلفة (احتياجات المتعلّمين ذوي الأصول العربيّة، واحتياجات الطلّاب المسلمين، واحتياجات المتعلّمين من غير ذوي الأصول العربيّة والإسلاميّة) ممّا نجم عنه، في بعض الأحيان، تبنّي مناهج غير مناسبة لاحتياجات المتعلّمين.

- غياب التنسيق بين المؤسّسات العاملة على تدريس العربيّة في العوالم الجديدة، وضآلة الدعم الذي تقدّمه الحكومات العربيّة والمؤسّسات التربويّة فيها لهذا المشروع بخلاف ما نراه في عديد من دول العالم التي تدعم تدريس لغاتها في العوالم الأخرى.

- غياب التوازن في كثير من مناهج تدريس العربيّة بين الطابع الرسميّ أو المعياريّ للّغة الذي ما زالت معظم برامج تدريس العربيّة تلتزم به، والذي يركّز على تعليم العربيّة الفصحى فقط كوسيلة لأداء كافّة المهامّ والوظائف التواصليّة، وبين الواقع اللغوي العربيّ المعيش الذي يتميّز بتعدّد مستويات التواصل اللغويّ وتنوّعها، وبوجود المحكيّات العربيّة التي تمثّل جزءًا لا يتجزّأ من منظومة التواصل بالعربيّة.

- النقص الكبير في الأطر البشريّة المؤهَّلة لتدريس العربيّة كلغة عالميّة، وغياب هذا التخصّص عن معظم الجامعات العربيّة، ومحدوديّة الفرص المتاحة لإعداد المعلّمين وتدريبهم في هذا الميدان. هذا فضلاً عن أنّ كثيرًا من المؤسّسات التعليميّة في العوالم الجديدة ترى في تعليم اللغة مهمّة سهلة يمكن لأي ناطق بالعربيّة تأديتها بصرف النظر عن مؤهّلاته الأكاديميّة والعمليّة.

- الافتقار إلى معايير للكفاءة في كافّة مهارات اللغة العربيّة كلّغة عالميّة متفّق عليها، وإلى أدوات وطرق ترتبط بالمعايير العالميّة (مثل الاختبارات المعتمدة عالميًّا في عدد من اللغات العالميّة) وتتيح تقييم هذه المهارات.

4. التأسيس لمستقبل جديد للّغة العربيّة

بعد أن عرضنا للواقع الحالّي للّغة العربيّة ووقفنا على مظاهر النبض والحيويّة وعلى مَواطِن التحدّي فيه كمّا تبدّت لنا في مختلف المحاور التي قمنا بدراستها، نتوقّف هنا لنطرح أسئلة المستقبل: كيف يمكن لنا التأسيس لمستقبل جديد للّغة العربيّة يحتضن مؤشّرات النبض والحيويّة ويعزّزها ويتجاوز مواطن التحدّي؟ وما المبادئ والمنطلقات التي يجب أن يُبنى عليها المستقبل؟ وما الخطوات التي يجب أن نخطوها على درب هذا المستقبل؟
في ضوء المعطيات التي توفّرت لدينا من استقراء الواقع الحالّي للّغة العربيّة، وقبل الشروع باقتراح الخطوات والجهود التي يجب القيام بها لصياغة مستقبل جديد للعربيّة، نودّ اقتراح إطار يحتضن هذه الجهود المستقبليّة ويرسيها على قواعد متينة ويضمن لها النجاعة والفعاليّة في العبور من إشكاليّات الواقع وتحدّياته إلى آفاق المستقبل المنشود. وهذا الإطار يشتمل على المقوّمات التالية:

أ.مقاربة واقعيّة لـ مفهوم "اللغة العربيّة"

تجلّت لنا، من خلال الدراسة والتحليل في مختلف محاور هذا التقرير، رؤى متعدّدة لما يشير إليه مصطلح "اللغة العربيّة" في الأذهان. فهناك أوّلا الرؤية التي انعكست في كثير من المقالات والدراسات والتي ترى أنّ المقصود بهذا المصطلح هو "العربيّة الفصحى" فقط، وهي تمثّل المستوى الرسميّ من العربيّة الذي يُستخدَم في كثير من المجالات ولكن ليس في مجالات التواصل اليوميّ الذي يجري عادةً بمحكيّة من المحكيّات العربيّة المتعدّدة. وهذه الرؤية تتبنّى فكرة أنّ الطريق إلى المستقبل إنّما تكون بالتمسّك بالفصحى كرمز أساسيّ معبِّر عن "اللغة العربيّة" في كافّة مناحي الحياة انطلاقا من كونها لغة القرآن والتراث والإنتاج الثقافيّ والحضاريّ العربي عبر العصور. وتدعو هذه الرؤية إلى توسيع نطاق استخدامات الفصحى بحيث تصبح وسيلة التواصل الوحيدة لأداء كلّ الوظائف والمهامّ اللغويّة.

وهناك، ثانيًا، الرؤية التي وقعنا عليها في ثنايا عدد من المقالات والدراسات في أنحاء مختلفة من العالم العربيّ والتي تنطلق من أنّ "اللغة العربيّة" تتجسّد إلى حدٍّ كبير في المحكيّات العربيّة المختلفة التي يستخدمها الناس في غالبيّة مواقف التواصل. والفصحى، من هذا المنظور، لغةٌ يقتصر استخدامها على مجالات محدودة، وهي تشهد ضمورًا وتراجعًا في الحياة العامّة سينتهي بها إلى ما آلت إليه اللغة اللاتينيّة التي تلاشت كلغة حيّة بعد أن تولّدت منها لغات مختلفة.
ثمّ هناك الرؤية التي تقوم على أنّ المقصود بـ"اللغة العربيّة" هو العربيّة الفصحى والمحكيّات العربيَّة معا، باعتبار أنّها جميعا تشترك في تحقيق الأغراض المختلفة للتواصل في الواقع الحقيقيّ للّغة. وهي رؤية تمظهرت في كثير من النماذج التي قمنا بدراستها في محور استخدامات العربيّة في لغة الإعلام المرئيّ، وفي لغة الإعلانات في الفضاء المكانيّ العامّ، وكذلك في محور استخدامات العربيّة في لغة الرواية العربيّة المعاصرة، وفي اعتقادات الطلّاب الجامعيّين حول اللغة العربيّة.

إنّ الطريق إلى المستقبل، في تقديرنا، يكون بتبنّي مقاربة واقعيّة وتعدّديّة للّغة العربيّة تبتعد عن الأحاديّة التي تمثّلها كلّ من رؤيتَيْ "الفصحى فقط" أو "المحكيّة فقط" لتتبنّى رؤية تعكس التنوُّع الذي يكتنف السياقات المختلفة التي تستخدم فيها اللغة العربيّة، والتي تمثّل متّصلا من المستويات المتنوّعة تتداخل فيه فصحى التراث بالفصحى المعاصرة وبالمحكيّات العربيّة المتنوّعة وفقا لمتطلّبات السياق والوظيفة اللغويّة. وهذه الرؤية تنظر إلى كلّ هذه المستويات على أنّها

اللغة العربيّة

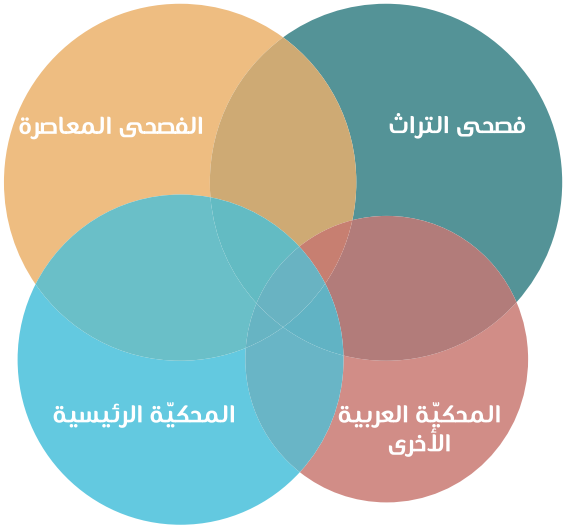

الشكلّ 1: منظومة «اللغة العربيّة» ومكوّناتها كما نقترحها

مكوّنات مختلفة لمنظومة لغويّة واحدة هي "اللغة العربيّة"، وهذه المكوّنات تتفاعل وتتقاطع فيما بينها بشكل دائم في علاقة تناغم وتأثّر وتأثير تطال كلّ جانب من جوانب التواصل باللغة العربيّة. والشكل **1** يوضح هذه المنظومة ومكوّناتها ويظهر كيف تتضافر هذه المكوّنات وترفد بعضها بعضًا لتشكّل "اللغة العربيّة" بالنسبة للناطقين بها. ويتبيّن من الشكل أنّ هذه المنظومة تشتمل على محكيّة رئيسة لكلّ ناطق/ة بالعربيّة، وهي المحكيّة العربيّة التي يكتسبها وينشأ في ظلّها في صغره وتصبح جزءًا من زاده اللغويّ، وتشتمل على فصحى التراث والفصحى المعاصرة اللتين يتعلّمهما في المدرسة ويتعرّض لهما في السياقات الدينيّة وعبر وسائل الإعلام المقروء والمكتوب، وهي تشتمل كذلك على المحكيّات العربيّة الأخرى التي يزداد تعرّض الناطقين بالعربيّة لها في زمننا الحاضر بفعل السفر والاختلاط بناطقين آخرين للعربيّة من دول مختلفة وبفعل الفضائيّات العربيّة التي سهّلت عملية التعرّض لهذه المحكيّات الأخرى وجعلتها جزءًا من نسيج "العربيّة" لدى أعداد متزايدة من الناطقين بالعربيّة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ اللغة العربيّة.

إنّ إرساء رؤية مستقبليّة واقعيّة للّغة العربيّة يستوجب منّا مقاربة جديدة لماهيّة اللغة تضفي الشرعيّة على هذه المكوّنات المختلفة والمستويات والتنوّعات الموجودة ضمن كلّ واحد منها وتحتفي بالتنّوع والغنى الذي تمثّله منظومة "العربيّة"، وهو تنوّع وغنى صاحب اللغة منذ بداياتها الأولى وظلّ، عبر القرون، يمدّها بالقدرة على التأقلم والاستجابة للتغيّرات. فمنذ فجر العربيّة التي وصلت إلينا، كان بها المستوى الرسميّ الذي اختصّ بسياقات ومواقف معيّنة، وكانت بها المحكيّات المتنوعّة التي استخدمت لأغراض التواصل اليوميّ وللتعبير الإبداعيّ في فنون الأدب الشعبيّ. واستمرّ تطوّر العربيّة عبر العصور ضمن بيئة لغويّة غنيّة ومتفاعلة تعايشت فيها هذه المستويات وامتزجت ورفدت بعضها بعضًا لتعطينا اللغة العربيّة التي نتواصل بها اليوم بكلّ أطيافها وتنوّعاتها. وهي اللغة التي رأيناها تنعكس بقدر كبير من التجانس والتناغم والتماهي في لغة الروايات التي حلّلناها والبرامج الحواريّة التي استمعنا إليها والإعلانات التي شاهدناها، وكلّها تظهر أنّ العلاقة بين هذه المكوّنات المختلفة للّغة العربيّة هي علاقة

تلاحم وتكامل لا علاقة تزاحم وإقصاء. فوجود حوارات عامّيّة في رواية ما لا يُهدّد وجود الفصحى، ووجود رواية كُتبت بالعامّيّة بشكل كامل لا يهدّد وجود الفصحى، لأنّ هناك جمهورًا يتفاعل بشكل أكبر مع هذا المستوى من العربيّة المكتوبة، كما أنّ وجود رواية كُتبت بفصحى قريبة من فصحى التراث لا يهدّد وجود العامّيّة أو ينفيه. وكذلك الأمر في لغة الإعلانات التي تمثّل اختيارات لغويّة يقوم بها المعلنون لتحقيق أغراض جذب الانتباه والتأثير التي يسعون إليها لدى الجمهور الذي يتواصل مع إعلاناتهم. وهم يقومون بهذه الاختيارات ضمن منظومة "العربيّة" التي ينتخبون منها عناصر تلائم أهدافهم واحتياجاتهم.

ما نراه اليوم في واقع العربيّة هو تجسيد حيّ لمقولة "لكلّ مقام مقال" التي يقوم فيها الناطق/ـة بالعربيّة باختيار "المقال" الذي يرتئيه لأداء وظيفة لغويّة ما وفقًا لـ"المقام" أو السياق الذي يجد نفسه فيه. وكذلك هو تجسيد لحال التنوّع والتعدّد الذي نلاحظه ضمن اللغة الواحدة التي يمثّل كلّ مكوّن فيها جزءًا من لوحة فسيفساء متكاملة هي اللغة العربيّة. والخطوة الأولى على طريق مستقبل اللغة العربيّة تكون بالاعتراف بشرعيّة هذه المكوّنات وبـ"عربيّتها".

ب. رؤية "مستقبليّة" لا "ماضويّة" للّغة العربيّة

إنّ التأسيس لمستقبل جديد للّغة العربيّة لا يمكن أن يتحقّق بشكل كامل ما لم يبنَ على القناعة بأنّ مستقبل هذه اللغة لم يتشكّل بعد، وعلى الإيمان بأنّ لنا دورًا فاعلًا في صناعة هذا المستقبل وتشكيله في ضوء ما تحصّل لدينا من معارف وتجارب ومهارات نهلناها من ماضي اللغة وتراثها، وخبرناها عبر التحوّلات والتغيّرات التي تطبع العالم الذي نعيشه اليوم وذلك الذي ينتظرنا في المستقبل.

ومثل هذه الرؤية المستقبليّة تستلزم إعادة النظر في العلاقة بالماضي وبالتراث اللغويّ المرتبط به، إذ نلاحظ أنّ ثمّة ميلا لدى البعض إلى الاعتقاد بأنّ كمال هذه اللغة قد تحقّق في الماضي، وبأنّه قد تمّت الإجابة عن كلّ الأسئلة في الماضي. ومن هذا المنظور فإنّه ما على الناطقين بالعربيّة اليوم، في سعيهم للتأسيس لمستقبل جديد للعربيّة، إلّا استعادة هذا الماضي وإعادة إنتاجه بقضاياه وأسئلته وتراكيبه ومقارباته للّغة والاستمرار في تقليد نماذجه الأدبيّة والبلاغيّة والنحويّة. هذه الرؤية الماضويّة للّغة تمثّل عقبة كبيرة في طريق المستقبل لأنها تبقي اللغة أسيرة الماضي، وتوصد دونها الإمكانيّات الهائلة التي يتيحها الحاضر بكلّ ما فيه من نبض وإبداع وحركيّة. في الماضي اللغويّ العربي إنجازاتٌ كبيرة ورؤى وتصوّرات مهمّة لقضايا وأسئلة شغلت بال اللغويّين الذين قاموا بتقديم رؤاهم وإجاباتهم حولها مستخدمين الأدوات البحثيّة التي كانت متاحة لهم في تلك العصور. وإذا كانت بعض هذه المقاربات والإجابات ما زالت تنطبق على واقع اللغة في وقتنا الراهن وتتيح لنا، من ثمّ، الإفادة منها، فإنّ بعضها الآخر قد تمّ

تجاوزه بفعل التغيّرات التي طرأت على اللغة العربيّة عبر العصور. فاللغة كيان متحوّل باستمرار يخضع لقوانين التطوّر والنموّ ويحتاج إلى مواكبة نظريّة مستدامة تمكّنه من استيعاب مثل هذه التغيرّات والتحوّلات. واللغة العربيّة اليوم تشهد تطوّرات هائلة وتعيش حالة من الاحتكاك والتلاقح اللغويّ والثقافيّ الذي جاء بأسئلة جديدة وأدخل أنماطًا ونماذج لا يمكن التعامل معها من منظور المقاربات الماضية. ما تحتاجه اللغة العربيّة اليوم هو استيعاب هذه الأسئلة والأنماط الجديدة وفهمهما في ضوء السياقات اللغويّة-الاجتماعيّة التي انبثقت منها، لا السعي إلى ردّها إلى أنماط الماضي ونماذجه والحكم عليها على أساس مدى قربها منها أو ابتعادها عنها. ولعلّ خير مثال على هذا هو ما نراه في مقاربة "الأخطاء الشائعة" التي تحكم على كثير من المفردات والتراكيب المستخدمة في العربيّة المعاصرة بأنّها "أخطاء" بناءً على خروجها عمّا هو مألوف أو متعارف عليه من مفردات الماضي وتراكيبه دون أيّ اعتبار لمدى تواتر هذه التراكيب وانتشارها، ودون أيّ اعتبار للإحصائيّات التي توفّرها لنا التكنولوجيا الحديثة والتي تظهر درجة انتشار هذه العناصر اللغويّة في الاستخدام اللغويّ الواقعيّ. وبالتالي، فإنّ الاستجابة المنطقيّة لمثل هذه الاستخدامات الحديثة والشائعة تكون بإضفاء الشرعيّة عليها لأنّ اللغة احتضنتها على أرض الواقع، ولكنّ المقاربة "القِيَميّة" و"الماضويّة" ترفض الاعتراف بها لأنّها ترى أنّ أيّ استخدام محدَث في اللغة يجب أن يستمدّ شرعيّته من الماضي، وهو ما يشكّل مخالفة صريحة لقوانين التطوّر في كلّ اللغات الحيّة.

وإذا كنّا ندعو إلى إعادة النظر بعلاقتنا بالماضي فإنّ هذا لا يعني قطع العلاقة به، بل على العكس، هي دعوة لفهم مقاربات هذا الماضي والسياقات التي انطلقت منها والأسئلة التي نجمت عنها، والبحث فيها عن العناصر التي ما زالت ترتبط بواقعنا اللغويّ، وعن الأسئلة التي لمّا تجد إجابات لها، والانطلاق منها في البحث عن مقاربات وإجابات جديدة للحاضر والمستقبل بسيرورة تمثّل استمراريّة اللغة وديمومتها. إذًا، فالرؤية التي نريد لها أن تنير دربنا إلى عربيّة المستقبل ليست رؤية ترفض الماضي وتنفيه، بل رؤية تنطلق منه وتحتضن الحاضر وتستشرف المستقبل.

ج. مقاربة موضوعيّة لـ "قدسيّة" اللغة

كشف استطلاع الرأي الذي أجريناه ضمن هذا التقرير حول اعتقادات الطلّاب الجامعيّين العرب ومواقفهم من اللغة العربيّة أنّ غالبيّتهم يعتقدون بأنّ اللغة العربيّة لغة مقدّسة. وهو رأي ينبثق من العلاقة الوثيقة التي تربط اللغة العربيّة بالإسلام ويعكس، في تقديرنا، اعتقادًا سائدًا لدى كثيرين من الناطقين بالعربيّة. وإذا كانت علاقة اللغة العربيّة بالإسلام والقرآن الكريم تشكّل جزءًا مهمًّا من تاريخ اللغة

وتقف وراء انتشارها كلغة عالميّة، فإنّه لا يمكن الانطلاق من هذه العلاقة لتبنّي نظرة تقديسيّة للّغة؛ لأنّ مثل هذه النظرة تقيّد العربيّة بالماضي وتجمّدها في أطر وقوالب ثابتة تضعها خارج قوانين التحوّل والتطوّر التي تحكم اللغات الحيّة. كما أنّ نظرة التقديس هذه تطرح إشكاليّات حقيقيّة على صعيد علاقة الناطقين بالعربيّة بلغتهم وعلى مدى شعورهم بأنّهم قادرون على التمكّن منها. إذ كيف يمكن للإنسان الذي يؤمن بقدسيّة اللغة أن يستخدمها ويتعامل معها كوسيلة للتواصل العاديّ؟ وإلى أيّ درجة يمكنه أن يشعر بأنّه متمكّن من هذه اللغة التي تنتمي إلى عالم القداسة؟ وإلى أيّ درجة يسهم هذا الشعور القويّ بالقداسة بتنمية شعور بـ "العجز" أمام هذه اللغة المقدّسة؟ وكيف يمكن للإنسان أن يقتنع بأنّ اللغة قابلة لأن تتطوّر وتتغيّر وتتحوّل إذا كانت تنطلق من ثبات القدسيّة؟ وكيف يمكن للباحثين في هذه اللغة أن يطرحوا أسئلة حول تراكيبها ومفرداتها وطريقة كتابتها في ظلّ هذه النظرة القدسيّة التي من شأنها تضييق المجال أمام أيّ محاولات لطرح الأسئلة حول اللغة لأنّ هذه الأسئلة ستمسّ ما هو مقدّس. وبذا، تتحوّل اللغة إلى نصّ مقدّس ثابت يضعها خارج نطاق السؤال وخارج قوانين التطوّر.

كما أنّ وجود هذه النظرة التقديسيّة للّغة العربيّة في أذهان البعض يسهم في ترسيخ فكرة صعوبتها وصعوبة تعلّمها. وهذه النظرة تطرح أمام المجتمع والأهل والمدرّسين تساؤلات حول الكيفيّة التي نقدّم بها العربيّة ونعلّمها لأولادنا وطلّابنا في وقتنا الحاضر وفي المستقبل. فاللغة، أيّ لغة، بصرف النظر عن شعورنا تجاهها وتعلّقنا بها، تبقى نظامًا للتواصل ينشأ ويتطوّر ويخضع لتغيّرات وتحوّلات تطال كلّ جانب من جوانبه تبعًا للظروف التي تكتنف اللغة وبيئتها. وهذا مبدأ يجدر بنا الاهتداء به إذا أردنا لأولادنا وطلّابنا أن ينظروا إلى أنفسهم وثقافتهم والعالم المحيط بهم نظرة موضوعيّة وعلميّة.
من هنا، فإنّ واحدًا من الأسئلة الوجوديّة التي نجد أنفسنا في مواجهتها اليوم هو: كيف يمكن تحقيق فهم أكثر موضوعيّة للعلاقة التاريخية والحاضرة بين اللغة العربيّة والإسلام خارج إطار التقديس؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال على المستويين النظريّ والعمليّ تمثّل خطوة مهمّة على درب المستقبل.

د. رؤية قائمة على الإيمان والثقة لا على الخوف والشعور بالخطر

بدا جليًّا، من خلال الأدبيّات التي قمنا باستقرائها في بعض محاور هذا التقرير، أنّ هناك مخاوف جمّة تراود العديد من الأكاديميّين والسياسيّين والإعلاميّين واللغويّين والناس العاديّين حول مستقبل اللغة العربيّة وحول قدرتها على مواجهة التحدّيات والأخطار التي تداهمها بفعل العولمة وهيمنتها اللغويّة والثقافيّة. ويتجلّى هذا

الخوف في الدعوات المتكرِّرة التي نجدها تطلَق لـ"حماية" اللغة العربيّة من هذه الأخطار، و"المحافظة عليها" من التراجع والضمور، وحتّى لـ"إحيائها" على الرغم من أنّها لم تمت. وإذا كنّا نتفهّم الدوافع التي تقف وراء هذه الدعوات، فإنّنا نعتقد أنّ أيّ رؤية مستقبليّة للّغة العربيّة ينبغي ألّا تؤسَّس على مفاهيم الخوف والشعور بالخطر والحاجة إلى الحماية بل على الإيمان باللغة وقدراتها على التكيّف والثقة بأنّها تمتلك من المقوّمات ما سيتيح لها البقاء والازدهار في المستقبل كما ازدهرت في الماضي.

ما تحتاجه اللغة العربيَّة أولا هو إيمان المجتمعات العربيّة بها، وتغيير النظرة الدونيّة اللغويّة والحضاريّة التي ترتبط باللغة في أذهان بعض الناطقين بها. وما تحتاجه ثانيًا هو تمكينها في مختلف مناحي الحياة وفتح الأبواب أمامها في مجالات أوصِدت دونها، وخاصّة في سوق الأعمال والمعاملات الماليّة والإداريّة وكذلك في مجال تدريس العلوم والبحث الأكاديميّ في التخصّصات العلميُّة الذي غيِّبَت عنه اللغة العربيّة بشكل كبير. والطريق إلى تمكين العربيّة في هذه المجالات لا يكون بالتسرّع باتخاذ قرارات غير مدروسة ولا يكون بقرارات فوقيّة، إنّما يكون بمبادرات للتفكير في تعريب العلوم بشكل مدروس يبني على فهم احتياجات السوق والتحدّيات التي ينبغي تطويعها على مستوى الدول العربيّة ويتمّ تدريجيًّا وفق خطّة تبدأ مرحليًّا على مستويات تعليميّة قاعديَّة وتنطلق شيئا فشيئًا إلى مستويات أعلى. وتمكين العربيَّة يكون أيضا بتوفير دعم مؤسّساتي على مستوى الوطن العربيّ، يتمثّل في كيانات لغويّة فاعلة في مجالات الترجمة العلميّة وتوليد المصطلحات وفي مؤسّسات تربويّة تتبنّى مشروع تمكين العربيَّة محورا لمهامّها واستراتيجيّاتها المستقبليّة.

ما تحتاجه اللغة العربيّة منّا اليوم هو أن نذكّر أنفسنا بأنّها كانت في فترة من تاريخها حاضنة للعلوم والاكتشافات والبحث والسؤال، حين كان علماء تلك الفترة منشغلين بصناعة المستقبل عبرها، وأن نؤمن بأنّها قادرة على أن تكون أداة لصنع مستقبل جديد إنْ نحن مكّناها من ذلك وشرّعنا أمامها ما أوصدناه من أبواب.

5. خطى على درب المستقبل

في ضوء الإطار العامّ الذي تناولناه في الصفحات السابقة قمنا، في ختام كلّ محور من محاور التقرير، بطرح رؤية مستقبليّة ترجمت طموحات الفريق البحثيّ وأمنياته إلى مقترحات عمليّة تمثّل خطى على درب العبور باللغة العربيّة إلى فضاءات المستقبل في المناحي المختلفة. وهذا ملخّص لأبرز المقترحات التي تمّ طرحها:

1) في مجال القوانين والتشريعات والمرجعيّات المؤسّسيّة

أ.نقترح رؤية تصوّريّة عمادها ثلاثة عناصر أساسيّة:

(1) سياسة لغويّة حاكمة،
(2) ومؤسّسات مرجعيّة راسمة،
(3) وإرادة سياسيّة فاعلة.

(1) سياسة لغويّة حاكمة،

ونعني بها الرؤية الشاملة التي ينبغي أن تحتكم إليها الجهود التشريعيّة التي تبذلها الدولة لتدبير الشأن اللغويّ. وصياغة سياسة لغويّة واضحة المعالم، مكتملة الأركان، ضمانةٌ قانونيّة لانسجام التشريعات اللغويّة المختلفة داخل الدولة الواحدة. وإذا ما أردنا لسياساتنا اللغويّة النجاعة والنجاح، فإنّه يجب علينا أن نراهن على تحقّق عدّة عوامل لصياغة هذه السياسات منها:

- أن تتمّ وفقًا لرؤية استراتيجيّة؛
- تنطلق من معطيات البيئة الواقعيّة لتراعي التنوّع الاجتماعيّ وتضمن العدالة اللغويّة لأبناء القطر الواحد؛
- تكون قائمة على المشاركة المجتمعيّة؛
- تكون منفتحة على معطيات العصر؛
- تكون قابلة للتحقّق على أرض الواقع.

(2) ومؤسّسات مرجعيّة راسمة،

لصياغة السياسة الحاكمة، نحتاج إلى وجود مؤسّسات مرجعيّة تضطلع بمهمّة التخطيط ورسم السياسات اللغويّة. ونقترح بناءً على ذلك:

- إنشاء مؤسّسات عليا في كلّ دولة تكون مهمّتها الأولى التخطيط اللغويّ، ورسم السياسات اللغويّة العامّة، والعمل على مشروعات القوانين، ومتابعة تنفيذها.

- أن يقوم على شأنها أساتذة ومفكّرون مشهود لهم بالكفاءة والدراية والتخصّص، والخبرة في مجال رسم السياسات والتشريعات، يعضدهم في ذلك لسانيّون وقانونيّون وتربويّون واقتصاديّون.

- أن تعمل مؤسّسة التخطيط اللغويّ في كلّ دولةٍ على التنسيق - فيما يخصّ السياسة اللغويّة - بين: (1) جميع مؤسّسات الدولة ذات الصلة: كمؤسّسات القضاء والإعلام والتعليم؛ (2) والمؤسّسات المتخصّصة في اللغة العربيّة: كالمجامع اللغويّة، وكلّيّات اللغة العربيّة؛ (3) ومؤسّسات العلوم الأخرى: كالجامعات،

والمختبرات، ومراكز البحث.

- أن تؤول إلى مؤسّسة التخطيط اللغوي قيادة الجهود اللغويّة في الدولة، بحيث تصبح كالمايسترو الذي يضمن أداء جميع المؤسّسات والمبادرات بإيقاع متكامل. وهذا يتطلّب أن تعمل على التقويم المستمرّ للمؤسّسات اللغويّة القائمة، وإنشاء ما يتطلّب إنشاؤه من مبادرات ومؤسّسات، والعمل على تخفير جهودها على نحوٍ يخدم الرؤية الوطنيّة المتكاملة تجاه اللغة.

(3) وإرادة سياسيّة فاعلة.

لا يمكن لأيّ مشروع لغويّ أن يستقيم دون إرادة سياسيّة مؤمنة بأهمّيّة القضيّة اللغويّة، تأخذ بمضامين التشريعات والقوانين، وتكفل تحقيقها، حتى تصبح واقعًا معيشًا، إذ ليست العبرة في وجود سياسات لغويّة في الأوراق، وبنى مؤسّساتية تبذل جهودًا في التخطيط، دون وجود إرادة تنتقل بالخطط إلى واقع التنفيذ.

ب. تطوير آليّات عمل مجامع اللغة العربيّة،

بحيث تصبح أكثر فاعليَّة في ميادين البحث العلميّ والترجمة والتعريب؛ متواكبةً مع مستحدثات العصر في مجالات العلوم والتقانة والابتكار، متفاعلةً مع التحوّلات الاجتماعيّة والثقافيّة والاتّصاليّة. ولا يتأتّى ذلك إلا بالتنسيق الوثيق بين مراكز الأبحاث والمختبرات والجامعات والمراصد الاجتماعيّة من جهة، وبين المجامع اللغويّة من جهة ثانية.

ج. العمل على تعزيز التنسيق بين الجوائز العربيّة

بهدف تبادل الخبرات فيما بينها، ورفع كفاءتها. ونقترح إلى جانب ذلك العمل على استحداث جوائز عالميّة لأفضل البحوث والدراسات في مجالات العلوم والتكنولوجيّات الحديثة المكتوبة باللغة العربيّة؛ وذلك لفتح باب التشجيع والتنافس على الإنتاج العلميّ باللغة العربيّة إلى جانب الإنتاج الأدبيّ والفنّيّ.

2) في مجال الإعلام والفضاء المكانيّ العام

أ. إقرار ميثاق إعلاميّ عربيّ مشترك يُعنى باللغة العربيّة في الإعلام

وتحدَّد بنوده مستوى اللغة التي تسود الإعلام والشروط اللغويّة التي ينبغي أن تتوفّر في الإعلاميّ وفي المادّة الإعلاميّة.

ب . بوصفه السلطة الرابعة وصوت الشعب،

نقترح أن يؤسّس المجتمع الإعلاميّ العربيّ "خليّة مراقبة" على مستوى الحكومات العربيّة، ومسؤوليّتها العمل على احترام اللغة العربيّة عمليًّا من خلال استصدار آليّات تسمح بمتابعة تنفيذ التشريعات والقرارات السياسيّة التي تخصّ النهوض بها.

ج. إنشاء "خليّة استشارات لغويّة-إعلاميّة،

تعمل على النهوض بلغة الإعلام ودراسة المواضيع والنشاطات الإعلاميّة المتعلّقة باللغة العربيّة لا على مستوى الرقابة فقط، بل وعلى مستوى الإشراف الفنّيّ واللغويّ أيضًا. والرعاية تشمل اقتراح وتوفير موادّ إبداعيّة ذات مستوى لغويّ جيّد، وتشمل أيضًا تأمين التدريب اللغويّ المناسب الذي يمكّن الصحفيّين من استخدام اللغة العربيّة بطريقة سليمة وجميلة ومعاصرة، بما سيضمن تنمية الذائقة اللغويّة لدى المجتمع العربيّ.

د. إطلاق مبادرات لغويّة موسميّة

تسهم فيها كلّ القنوات الإعلاميّة في المجتمعات العربيّة وتخدم القضايا المرحليّة واهتمامات المجتمع، وتزرع قيمًا مجتمعيًّة ووعيا لغويًّا. من ذلك، مثلاً، إطلاق حملة مسابقات تُعنى باللغة في مشاريع التنمية الثقافيّة والاقتصاديّة، وتطوير برامج تلفزيونيّة تتناول محتويات تخدم اللغة العربيّة، كالبرامج التي تناقش قضايا العربيّة المعاصرة، علاوةً على مسابقات الشعر العامّيّ والفصيح وكتابة القصص القصيرة والمقالات، ونشر مخرجات هذه البرامج في الصحف والجرائد.

هـ. تفعيل الشراكة بين قطاع الإعلام ومراكز البحث العلميّ في مختلف التخصّصات الإنسانيّة واللغويّة والعلميّة

من خلال إنشاء "خليّة استشاريّة إعلاميّة-اجتماعيّة" هدفها مواكبة مقاربات البحث في اللغويّات المعرفيّة واستثمارها في الخطاب الإعلاميّ لدراسة وتنمية السلوك الاقتصاديّ والاجتماعيّ والمنحى الأخلاقيّ والتربويّ في المجتمع العربيّ.

و.إنشاء "خليّة استشارة إعلاميّة-اقتصاديّة

تُعنى بإدارة سوق الاستثمار اللغويّ في الإعلام. ومن مسؤوليّاتها رصد المقدّرات باللغة العربيّة والبحث عن سبُل توظيفها في إنتاج مادّة استهلاكيّة ترقى لحاجات وطموحات المجتمع العربيّ، سواءٌ على مستوى توظيف اللغة بما هي مادّة استهلاكيّة (كانخراط المموّلين الخواصّ والحكوميّين في إنتاج الأفلام والمسلسلات التي تُعنى بترقية لغة المجتمع)، أو على مستوى كونها وسيلةً للإنتاج الاقتصاديّ والخدماتيّ (كرعاية مشاريع تعريب الصناعة وقطاع الخدمات).

ز. إنشاء خليّة استشارة إعلاميّة-تعليميّة

تعمل على تمكين المتعلّم من اللغة العربيّة، سواءٌ بوصفها قِيم هويّاتيّة ترسّخ الانتماء إلى المجتمع العربيّ أو بوصفها مهارات تواصل، ولكن لا بوصفها مجرّد قوالب وقواعد فقط. وهذا يعني العمل على تعزيز مدخلات رقميّة عربيّة وتطبيقات عربيّة تكون بمثابة المادّة التعليميّة الرديفة التي تضخّ قطاع التعليم بموارد جذّابة ومفيدة تضمن الاتّساع والتنوّع وتستجيب لحاجات المتعلّم العربيّ.

ح. إعادة النظر في مفهوم جودة "النصّ الإعلاميّ"

وعدم حصره فقط في سلامة القواعد، وعدم حصر سلامة القواعد فقط في سلامة الإعراب، بل يجب النظر إلى النصّ من نواحٍ أخرى تتعلّق بتسلسل الأفكار، وإسهام بنية النصّ في إيصال المعنى المراد، وتماسك الجمل وترابطها، ومناسبة المفردات للسياق. وعليه، فيجب أن تُقدَّم قواعد العربيّة للإعلاميين في منهج قائم على الوظيفيّة اللغويّة؛ لا يقدِّم كلّ قواعد العربيّة إليهم بل يركّز على الحيويّ الوظيفيّ منها حتى يتمكّن الإعلاميّون من تطبيقها في إنتاجهم التواصليّ وتحليلهم للنصوص الإعلاميّة.

ط. ضرورة إقرار مقرّر بكلّيّات الإعلام وأقسامها في الجامعات العربيّة

يقوم بتدريس الكتابة الأكاديميّة بشكل يركّز على تنظيم الأفكار وتسلسلها والتعبير عنها بلغة سليمة وسلسة، وكذلك أن يكون هناك مقرر آخر قائم على النتاج الشفهي التواصليّ هدفه تمكين المشاركين من تطوير القدرة على الارتجال بأيّ مستوى من مستويات العربيّة - وخاصّة المستوى الرسميّ - بطلاقة واستمرار وانضباط ودقّة، وأن يكون توفّر هذه القدرة من متطلّبات قبول الإعلاميّ المتقدّم للوظيفة.

ي. استبدال الحاجة لوجود مدقّقين لغويّين يعملون بالصحف أو القنوات العربيّة الإخباريّة

بالحاجة لتطوير قدرة الإعلاميّين أنفسهم على أن يكونوا هم المدقّقين والواعين بسلامة ما يكتبون أو ما يقولون لغةً وأسلوبًا. وخلق هذا الوعي لن يتأتى إلّا بتطوير المهارات اللغويّة والتواصليّة لدى كلّ العاملين في مجال الإعلام.

يا. توظيف المحتوى الإعلاميّ في تطوير مقرّرات دراسيّة بالمدارس العربيّة

تهدف إلى تعريف الطلّاب بمستويات العربيّة، وتوعيتهم بتنوّعها واتّساعها، بحيث لا يقتصر فهمهم للّغة العربيّة على أنّها المقامات والشعر والأدب القديم والنحو فحسب، وأن يكون هذا جزءًا من تدريبهم على استخدام اللغة في سياقات تواصليّة تربطهم بالواقع وتتيح لهم التعبير عنه والتفاعل معه عبر اللغة.

يب. تفعيل القوانين والتشريعات المتعلّقة باستعمال اللغة العربيّة بالفضاء المكانيّ العامّ

بدلًا من كونها أسيرة نصوص التشريعات وأدراج المكاتب. وكذلك التأكيد على ضرورة وجود اللغة العربيّة في الإعلانات في الجرائد والبرامج التلفزيونيّة، وفي الفضاء المكانيّ العامّ، وفي قوائم الطعام، ومراقبة مدى الالتزام بذلك بحيث لا يكون أمر الإعلانات متروكًا للمعلِنين فحسب.

يج. إحياء تراث العربيّة الفنّيّ المكنون في الخطّ العربيّ

بما فيه من تنوّع وبهاء وجمال خلّاب، والقادر على الإسهام في إثراء الفضاء المكانّي العامّ به، ونشره في الإعلانات وعلى واجهات المؤسّسات.

3) في مجال النشر والرواية

أ. إنشاء مرصد عربيّ للكتاب:

هدف هذا المرصد هو متابعة حركة النشر العربيّ بشكل دقيق حتّى نستطيع تشخيص الواقع بموثوقيّة، ومن ثمّ نسعى إلى التطوير بناءً على المعطيات التي يقوم هذا المرصد بجمعها وتحليلها. وقد قام بالدعوة إلى إقامة هذا المرصد اتّحاد الناشرين العرب ومعظم الباحثين الذين رصدوا واقع النشر العربيّ، وجميعهم نادوا بضرورة الإسراع في إنشائه.

ب. مواجهة ظاهرة قرصنة الكتب:

ظاهرة القرصنة، سواء كانت ورقيّة أو إلكترونيّة، آخذة في التوسّع والانتشار بشكل كبير في المجتمع العربيّ من قِبَل الأفراد ودور النشر، وعليه، فثمّة حاجة إلى وقفة صارمة من الجهات المسؤولة، من الحكومات أولًا ومن اتّحادات الناشرين العرب، لأنّ الملاحقة الفرديّة من المؤلّف أو من دار النشر قد لا تجدي نفعًا، خصوصًا وأنّ تكاليف الملاحقة القضائيَّة قد تفوق أحيانا أرباح الكتاب المُقرصَن فيُعرض صاحب الحقّ صفحًا عن السارق المقرصِن، وتضيع الحقوق.

ج. تفعيل دور المؤسّسات الثقافيّة في نشر الوعي بأهمّيّة حقوق الملكيّة الفكريّة:

احترام الحقوق الفكريّة للآخرين يجب أن يكون ثقافة سائدة في المجتمع العربيّ، بحيث يعي الفرد العربيّ مدى أهمّيّتها في بناء وتطوير المجتمع من النواحي العلميّة والحضاريّة والاقتصاديّة. وعليه، فإنّنا نقترح أن يكون هناك عمل عربيّ مشترك تقوم فيه وزارات الثقافة بتطوير وتقديم برامج إعلاميّة توعويّة حول موضوع احترام حقوق الملكيّة الفكريّة والمخاطر السلبيّة على المجتمع التي تترتّب عن الإخلال بها.

د. التخفيف من الرقابة الصارمة على الكتب والمنشورات:

بناء مجتمع مثقّف وواع يحتاج إلى إبداع المفكّرين وأقلام الكتّاب بشكل أساسيّ، والكتاب محوريّ في أيّ نهضة مستقبليّة للمجتمع العربيّ واللغة العربيّة. وعليه، فإنّ المشرّع العربيّ يجب أن يعطي حرّيّة أكبر للكتّاب، وأن ينزع سيف الرقيب المسلّط على الإبداع الفكريّ. لذا، فإنّنا نقترح صياغة قانون عربيّ مشترك يُجيز انتقال الكتب بين الدول العربيّة بحرّيّة ومشاركتها في كلّ المعارض العربيّة للكتاب. وإن كان لابدّ من المنع أحيانًا لبعض الكتب فيجب أن يقوم على أساس معايير واضحة وشفّافة.

هـ.تشجيع النشر الإلكترونيّ وتطويره:

يسير العالم نحو مستقبل جديد يصبح فيه الكتاب الإلكترونيّ واقعًا وضرورة، فهناك توجّه كبير نحو الكتاب الإلكترونيّ مجاراة لمتطلّبات عصر التكنولوجيا. وعليه، فإنّنا نقترح أن يكون إصدار الكتاب الإلكترونيّ مصاحبًا لإصدار الكتاب الورقيّ؛ فكلّ كتاب ورقيّ يصدر، تصدر معه نسخة إلكترونيّة بجودة عالية وبسعر معقول، ممّا سيسهم في إثراء المحتوى الرقميّ العربيّ، ويساعد في تطوير البحث وسرعة الوصول إلى المعلومة.

و. ضرورة الاستثمار في قطاع النشر:

يعاني قطاع النشر في الوطن العربيّ عددًا من المشكلات بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة والنشر وضعف العائد المادّيّ على صاحب دار النشر. وعليه، فإنّ ضرورة الاستثمار في هذا القطاع من قبل الحكومات العربيّة باتت تشكّل حاجة ملحّة للنهوض به وتطويره.

ز. تعزيز منتديات الكتابة الإبداعيّة للشباب:

تشكّل المنتديات الإلكترونيّة ملجأ بديلا للشباب عن النشر الورقيّ التقليديّ، حيث تُنشر في هذه المنتديات الآلاف من الروايات بالفصحى والعامّيّة؛ لذا نقترح أن تقوم وزارات الثقافة في كلّ بلد عربيّ بإنشاء مواقع ومنتديات إلكترونيّة يمارس فيها الشباب هواية الكتابة، وينشرون فيها إبداعاتهم، ويكون فيها نوع من الإشراف والتوجيه من مختصّين في الكتابة الروائيّة ليساعدوا الشباب على صقل مواهبهم الإبداعيّة.

ح. إنشاء مسابقات للكتابة الإبداعيّة في المنصّات الإلكترونيّة،

حيث تُنتخب الروايات الأفضل لتحصل على جوائز ماديّة وتقديريّة، وترشَّح للنشر الورقيّ كلّ الروايات الفائزة بالمراكز الأولى، وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة النشاط الإبداعيّ لدى الشباب من ناحية، ويساعد أيضًا على إثراء المحتوى العربيّ الإلكترونيّ من ناحية أخرى.

ط. تطوير قواعد موحّدة لكتابة المحكيّة في الحوارات الروائيّة:

أشرنا في مبحثنا إلى أن كثيرًا من الروايات العربيّة المعاصرة تستخدم حوارات مكتوبة بالمحكيّات العربيّة المختلفة، وقد لاحظنا تنوّعا واختلافًا في كتابة كثير من الأحرف حتّى ضمن المحكيّة الواحدة. لذا، نقترح، وضمن رؤيتنا للّغة العربيّة الواحدة، تطوير نظام لكتابة المحكيّة في الأعمال الروائيّة بحيث تدخل في المنظومة اللغويّة العربيَّة بدلا من تركها على الحال الاستنسابيّة التي هي عليها الآن.

4) في مجال التكنولوجيا

أ. زيادة مستوى التمويل والاستثمار في المشاريع الخاصّة باللغة العربيّة والتكنولوجيا:

لكي يكون هذا الاستثمار فاعلاً، ينبغي أن يمتدّ على مستوى العالم العربيّ كلّه، ويشمل المشاريع الصغيرة والبادئة والمواهب الناشئة وروّاد الأعمال في هذا المجال.

ب. إنشاء المزيد من الهيئات والمنظّمات الخاصّة بحوسبة اللغة العربيّة ورصد المحتوى الرقميّ العربيّ:

يكون من مهامّها القيام برصد دوريّ لجهود الحوسبة وللمحتوى الرقميّ باللغة العربيّة وإجراء دراسات وإحصاءات تؤسِّس على هذا الرصد، ومن ثمّ البناء عليها للخروج بتوصيات يتمّ تعميمها وتطبيقها في الجهات الحكوميّة والخاصّة.

ج. تنشيط البحوث العلميّة والدراسات الخاصّة بالذكاء الاصطناعيّ ومعالجة اللغة العربيّة:

هناك حاجة ماسّة للمزيد من الجهود البحثيّة حول الدمج بين اللغة العربيّة والتقنيّة بكلّ فروعها، وعلى وجه الخصوص الذكاء الاصطناعيّ ومعالجة اللغات. وهذه الحاجة تستدعي تبنّي هذه البحوث والدراسات ودعمها من المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة.

د. الشروع في تعليم لغات البرمجة العربيّة وتطبيقها:

الحاجة إلى تأسيس برمجة آليّة باللغة العربيّة من الضرورات الملحّة لتحقيق نهضة تكنولوجيّة عربيّة، لذا، ينبغي إدماج تعليم لغات البرمجة بالعربيّة في البرامج الدراسيَّة بدءا من الصفوف المبكّرة ووصولا إلى المقرّرات والتخصّصات الجامعيّة. كذلك ينبغي تجاوز التركيز على أساسيّات الحاسوب فقط في البرامج الدراسيّة والتوسّع إلى آفاق تكنولوجيّة أخرى كالذكاء الاصطناعيّ لمواكبة العصر، وتهيئة الأجيال الجديدة للانخراط الفاعل في ميدان التكنولوجيا.

هـ. التوعية بثقافة توثيق المراجع والمصادر على شبكة الإنترنت العربيّة:

إنّ التوثيق الدقيق للمراجع والمصادر شرط أساسيّ لكتابة أيّ محتوى على الشبكة

العربيّة، وهناك حاجة لتعزيز الوعي بضرورة الالتزام بالحقوق الفكريّة، والتأكيد على أهمّيّة نسبة الآراء والأفكار لأصحابها الأصليّين بغية الحفاظ على المصداقيّة في الشبكة العربيّة.

و. الترويج لمحرّكات البحث العربيّة وتطويرها:

وجود محرّكات بحث ذات قواعد بيانات عربيّة وتعتمد على معالجة اللغة العربيّة سيجعل تجربة الباحث والمستخدم العربيّ أكثر سلاسة ومرونة، وخصوصًا إذا كانت محرّكات البحث تعتمد على تقنيّات مطوّرة كالذكاء الاصطناعيّ. ومن الضروريّ توعية المستخدمين العرب بوجودها وبفائدتها وسهولتها في التوصّل إلى النتائج باللغة العربيّة بشكل أدقّ وأسرع.

ز. رقمنة المعاجم والمخطوطات العربيّة:

هناك ضرورة للمسارعة في رقمنة المعاجم المعروفة ورقيًّا، والعمل على تحديث محتواها وتوسيعه واعتمادها من قبل الجهات التعليميّة لتكون مراجع للطلّاب وللمتعلّمين، بالإضافة إلى رقمنة المخطوطات والكتب والمستندات الورقيّة بغية حفظها وتخزينها على المدى الطويل.

ح. تضمين استخدام أنظمة التحليل الصرفيّ العربيّة في مختلف التقنيّات:

بات اعتماد شركات التقنيّة لأنظمة التحليل الصرفيّ العربيّ مطلبًا مهمًّا لمعالجة اللغة وبناء تقنيّات الذكاء الاصطناعيّ المختلفة، ذلك أنّ هذه الأنظمة تتيح للآلة فهم اللغة العربيّة وتحليل مفرداتها وتفرّعاتها الصرفيّة ومن ثمّ إنتاج معنى متكامل وواضح.

ط. تكثيف المكتبات والموسوعات الرقميّة العربيّة:

هناك حاجة ماسّة لدى المستخدمين الناطقين بالعربيّة إلى موسوعات ومنصّات باللغة العربيّة على غرار "ويكيبيديا" العربيّة، ومنصّة "موضوع"، و"الموسوعة العربيّة". وتعتمد هذه الموسوعات على قواعد بيانيّة كبيرة، لا سبيل لوجودها وازدهارها إلّا عبر تكاتف مستخدمي الإنترنت العرب بالإسهام في ترجمة الأوراق العلميّة والمقالات إلى العربيّة، أو بتوليد محتوى علميّ غير مسبوق يثري تلك الموسوعات.

ي. زيادة التواصل بين المؤسّسات التي تعمل على تطوير البرامج والمنصّات العربيّة:

إنّ العامل الضامن لنجاح المؤسّسات التي تعمل على تطوير البرامج والمنصّات العربيّة وإثراء المحتوى الرقميّ العربيّ هو التواصل المستمرّ من أجل رفع مستوى التنسيق بينها؛ ممّا يحقّق التكامل بين المبادرات العربيّة المتنوّعة في هذا

الميدان.

5) في مجال الترجمة والمصطلح

أ. إجراء قراءة دقيقة لواقع الترجمة

تتوسّل الإحصاءات لاقتراح خطّة عربيّة شاملة للترجمة تعمل على الموازنة بين الحاجة والإنتاج وسدّ الثغرات التي تعانيها كثير من الحقول المعرفيّة في العالم العربي نتيجة ضعف وتيرة الترجمة فيها، إذ يتعذّر النهوض بأيّ قطاع معرفيّ ما لم يُدرَس واقِعُه بعناية ودقّة وما لم توضع خطّة شاملة للنهوض به.

ب . إيجاد مؤسّسة عربيّة علميّة موحّدة ومرجعيّة جامعة تأخذ على عاتقها مسؤوليَّة المعْيَرة والتقييس،

ويكون لها هيئات ناظمة: (1) توحّد جهود الترجمة وتنسّقها؛ و(2) تشرف علميًّا وتوجيهيًّا على دور النشر والمؤسّسات المعنيّة بالترجمة؛ و(3) تضبط المصطلحات في الحقول المعرفيّة المختلفة وتحَدِّث المعاجم وتسدّ الثغرات الموجودة فيها لتواكب المستجدّات المعرفيّة، وتعمّم هذه المصطلحات والمعاجم وتضعها في متناول الجميع؛ و(4) تضع آليّات منهجيّة ضابطة واستراتيجيّات واضحة لتأطير عمليّة الترجمة ولا سيّما التخصّصيَّة منها لتكون مرجعا للمترجمين.

ج. ولكي يكون لهذه المؤسّسة ثمرة ملموسة على الواقع العلميّ والأكاديميّ العربيّ، فلا بدّ من تعاونها مع الجامعات لتكون موئلاً يُرجَع إليه في ضبط المصطلحات العلميّة وتوحيدها

وأيضًا لتغذّي مراكز الأبحاث الجامعيّة بما يجري عمليًّا في الواقع الترجميّ على الأرض وبحاجات السوق.

د. ولا بدّ للدوائر الجامعيَّة من أن تنَظِّر للترجمة وللمنهج المعتمد

فيها لتكون عمليَّة الترجمة بعيدة كلّ البعد عن الذوق الشخصيّ ومحتكمة إلى إطار منهجيّ علميّ ومرجعيّ. ولا بدّ أيضًا للجامعات من أن تضمن التواصل ما بين المنظّرين للترجمة والعاملين فيها، إذ يستشفّ المتتبّعون للواقع الترجميّ وجودَ قطيعةٍ ما بين العاملين في حقل الترجمة وما بين المنظّرين لها، وبالتالي يجب العمل على رأب هذا الصدع.

هـ. ضرورة السعي الدائم لدى المترجمين للتحلّي بشجاعة الابتكار

ضمن الأطر المرجعيّة الناظمة لفعل الترجمة، والاستفادة من أوزان اللغة العربيّة والتعرّف عليها وعلى جوازاتها وعلى الاشتقاقات الصرفيّة واختيار أنسبها للمفهوم قيد الترجمة، والاستفادة من نظام السوابق واللواحق في توليد المصطلحات.

و. التعاون الحقيقيّ والفعليّ البنّاء ما بين المترجمين والخبراء اللغويّين المختصّين، إذ غالبًا ما يقوم المترجمون في الوطن العربيّ بتأدية الدورين معًا، ولا بدّ من إيجاد شبكات تواصل ما بين الفريقين، لمعرفة الروابط ما بين المصطلحات وشجيرات المفاهيم المتولّدة عنها، إذ لا يمكن اجتراح مقابل عربيّ لمصطلح ما دون الركون إلى الشجيرات المفاهيميّة المرتبطة به ودون التعرّف على تاريخ هذا المصطلح وتطوّره.

ز. التفكير مليًّا بما بعد الترجمة، فالترجمة حلقة أولى في عملية المثاقفة والتراكم المعرفيّ، وبالتالي يجب النظر إلى الترجمة على أنّها جزءٌ من مشروع حضاريّ واعد لا عمل تقنيّ محدود.

6) في مجال البحث العلميّ وتعريب العلوم

أ. رفع مستوى الجودة في المنتَج العلميّ العربيّ باللغة العربيّة

عن طريق توفير قياس عربيّ لمعامل التأثير واستحقاق الامتياز في مستوى جودة تعليم العلوم والبحث العلميّ في الجامعات ومراكز البحث وقنوات النشر. والقصد من هذا المقياس هو الارتقاء بالمنتج العلميّ بالعربيّة إلى مستوى من التنافسيّة العربيّة إقليميًّا يضمن في مرحلةٍ أولى تشبيكًا عربيًّا داخل المجتمع العلميّ العربيّ وفق معايير توفّر حاجات المجتمعات العربيّة التنمويّة، ثمّ تُراجَع هذه المعايير تدريجيًّا لتكييفها مع المستوى العالميّ وفق خطّة زمنيّة تدريجيّة.

ب. توفير الانتشار والتلاقح للمنتَجات العلميّة العربيّة باللغة العربيّة

من خلال توفير شبكة الشراكة العلميّة بين مؤسّسات التعليم العالي ومراكز البحث العربيّة. وقد تكون هذه الشراكة من متطلّبات التخرّج الجامعيّ أو الترقيات في التدريس والعمل البحثيّ، وهو ما يتطلّب نصوصا قانونيّة واتّفاقيّات تمنح الشراكة العلميّة العربيّة-العربيّة صفة الإلزام من حيث الاعتماد الجامعيّ. وتُنظّم هذه النصوص والاتّفاقيّات - وفق خطّة مسبقة متّفَق عليها على مستوى الوزارات والمؤسّسات العلميّة - المنتَج العلميّ العربيّ باللغة العربيّة وفق حاجات كلّ إقليم وبما يستثمر موارده أحسن الاستثمار.

ج. تفعيل الشراكة مع الأطراف الأجنبيّة

لرسم استراتيجيّات إدارة المعرفة اللغويّة واستثمارها في سوق العمل، وتسخيرها لخدمة تطوير المعرفة العلميّة العربيّة باللغة العربيّة على مستوى تعليم العلوم أو البحث العلميّ. وتمتدّ الشراكة إلى التلاقح العلميّ ليتزوّد منه الباحث العلميّ العربيّ في نقله للمعرفة إلى اللغة العربيّة.

د. توفير الانتشار للمنتَج العلميّ البحثيّ العربيّ

عبر ضمان "المرئيّة" (أو الإتاحة في قنوات النشر العالميّة) من خلال توفير جهاز ترجميّ علميّ ينقل الأبحاث العلميّة من العربيّة إلى اللغات الأجنبيّة. وهذا الأمرً يسمح بمواكبة المنتَجات العلميّة باللغة العربيّة لمعايير الجودة العالميّة والدخول إلى معترَك التصنيف العالميّ.

هـ. إقامة مراكز عربيّة (مراكز مشتركة بين الأقاليم العربيّة)

متخصّصة في الترجمة العلميّة من وإلى العربيّة، وتكون من لجانها هيئةٌ تعنى بالتكييف الاصطلاحيّ واقتراح مدخلات علميّة جديدة في اللغة العربيّة ونشر اعتمادها بين المؤسّسات الجامعيّة والمراكز البحثيّة.

و. العمل على مشروع لمنهج عربيّ موحَّد

في الكتابة العلميّة البحثيّة أو الكتابات الوظيفيّة الأخرى، تجري مراجعته دوريًّا لتطوير أساليب التحرير والتوثيق في الكتابة العلميّة في العلوم البحتة أو في العلوم الإنسانيّة. وهذا على غرار منهج **APA** لجمعيّة علم النفس الأمريكيّة أو منهج **Turabian** لجامعة شيكاغو.

ز. إنشاء بنك معرفة عربيّ ذي سيادة استراتيجيّة،

تُناط به مسؤوليّتا إدارة المنتجات المعرفيّة باللغة العربيّة وتدويرها. أمّا الإدارة فتُعنى برصد منتَجات العلوم بالعربيّة وإتاحة الوصول إليها وتنظيم الاستفادة منها بين المؤسّسات التعليميّة ومراكز البحث العلميّ. وأمّا التدوير فيعنى بالعمل على تحويل المخرجات البحثيّة من البحث النظريّ إلى الإنتاج المادّيّ، ويتمّ ذلك عبر دعم قطاعات التعليم والبحث العلميّ من خلال توفير الرعاية المادّيّة للباحث العربيّ العلميّ بتشبيك الجامعات والأفراد بصنّاع القرار السياسيّ وبموارد التمويل، وإشراك القطاع الخاصّ في الإنتاج العلميّ بالعربيّة بدل إلقاء الحِمل كلّه على القطاع العامّ المثقَل أساسًا بالالتزامات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة.

ح. إنشاء «وزارة تعريب العلوم»

وهي جهاز سياديّ تنفيذيّ ينظّم مجتمع المعرفة العربيّ ويدير الإنتاج العلميّ باللغة العربيّة. ومن مسؤوليّته رصد حاجات المجتمع العربيّ وتقدير موارده الطبيعيّة ورأس ماله البشريّ واللغويّ من أجل رسم خطّة زمنيّة موجَّهة لتنفيذ مشاريع العلوم باللغة العربيّة في المجتمع العربيّ وفق برنامج بحثيّ واقتصاديّ واجتماعيّ مدروس. ومن الأهداف المنوطة بهذه الوزارة: إدارة الموارد البشريّة والمقدّرات المادّيّة وفق برامج اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة وعلميّة؛ ومراجعة المناهج والأهداف في مجال تعليم العلوم؛ وإعادة تحديد الأولويّات البحثيّة؛ وتنظيم

الشبكة التنمويّة في استثمار رأس المال اللغويّ معرفيًّا لخدمة المجتمع العربيّ؛ وتسيير النشاط العلميّ ومجالات استثماره في مجتمعات المعرفة بشكل فعّال ومستمرّ ينظّم ويربط بين التعليم الأساسيّ والمؤسّسات الجامعيّة ومخابر البحث ومختلف القطاعات الأخرى التي لها علاقة بتعريب العلوم.

7) في مجال اعتقادات الطلّاب الجامعيّين ومواقفهم من اللغة العربيّة

أ. تطوير مبادرات لتعزيز وجود اللغة العربيّة في التخصّصات العلميّة في الجامعات العربيّة:

ومن هذه المبادرات نقترح "اللغة العربيّة عبر التخصّصات"، وهي مبادرة تهدف إلى إدخال اللغة العربيُّة إلى مساقات تدرَّس باللغة الإنجليزية في مجالات كالاقتصاد والعلوم الاجتماعيّة والصحّة العامة وإدارة الأعمال عبر وحدات تعلّميّة قصيرة، يكون الهدف منها تعريض الطلّاب إلى موادّ باللغة العربيَّة تتناول جانبا من جوانب الموضوع الذي يركّز عليه المساق (مثلاً قضية البيئة، أو التنمية المستدامة، أو التوعية الصحّيّة... إلخ). ويكون مطلوبًا من الطلّاب في الوحدة قراءة مقالات باللغة العربيّة تتناول تخصّصهم ومناقشة ما قرأوه، ثم القيام بكتابة ورقة قصيرة أو تقديم عرض شفويّ بالعربيّة. والهدف من هذا كلّه هو ربط اللغة العربيّة بالتخصّصات العلميّة وتحفيز الطلّاب للنظر إلى اللغة العربيّة كعنصر فاعل في تشكيل وعيهم المهنيّ والأكاديميّ.

ب. السعي الدؤوب إلى استبدال الشعور السائد بين كثير من الطلّاب بأنّ اللغة العربيّة صعبة

مقارنة باللغات الأخرى التي يعرفونها بالشعور بالثقة في قدرتهم على تطوير مهاراتهم بها والراحة في استخدامها، خاصَّة وأنّها لغتهم الأمّ. ولعلّ كيفيّة تذليل هذا الشعور والتغلّب عليه تمثّل واحدا من أبرز التحدّيات التي تواجهها العربيّة اليوم، وهي تتطلّب مراجعة جذريّة لكثير من مقاربات تدريس العربيّة التي تسهم في تغذية هذا الشعور.

ج. تغيير المقاربات البيداغوجيّة المتّبعة في تدريس اللغة العربيّة

في المدارس بشكل يعكس الرغبات التي عبّر عنها الطلّاب الجامعيّون في الاستبانة: تنوُّع في الأنشطة والمواد الدراسيَّة المستخدمة، نصوصٌ حيّة ممتعة تتّصل بحياة التلاميذ وبيئتهم واهتماماتهم، تخفيفٌ من درجة التركيز على دراسة القواعد والتراكيب بمعزل عن السياقات التي تُستخدم فيها هذه التراكيب، مواقفُ إيجابيُّة من المعلّمين وتشجيع مستمرّ منهم للتلاميذ، وإيمان بقدرة هؤلاء على تعلّم العربيّة، تركيزٌ أكبر من المعلمين على خلق نشاطات تفاعليّة بين التلاميذ في الصفّ وحثّهم على استخدام اللغة بشكل مستمرّ.

د. ضرورة وجود رؤى واستراتيجيّات وطنيّة في الدول العربيّة

تؤطّر المقاربات والممارسات المتّصلة بتدريس العربيّة وتنسّقها بين كافّة مؤسّسات التعليم بشكل يجعل تدريس العربيَّة متوازنا في المدارس الخاصّة والحكوميّة، ويلزم المدارس الخاصّة بأن تولي عناية أكبر بتعليم العربيّة وبتطوير طرق تعليمها لتكون على نفس مستوى جودة تدريس اللغات الأجنبيّة الذي تفاخر به كثير من المدارس الخاصّة وتعتبره أهمّ ما يميّزها.

هـ. تغيير الممارسة السائدة حاليًّا في كثير المدارس الحكوميّة والخاصّة في المرحلة الثانويّة بتخفيض عدد الساعات المخصّصة للّغة العربيّة

على اعتبار أنّ العمل على تطوير المهارات اللغويّة العربيّة قد تمّ في المرحلتين الابتدائيّة والإعداديّة، ومن ثمّ لم تعد هناك حاجة لتخصيص أكثر من ثلاث إلى أربع ساعات أسبوعيًّا يتمّ التركيز فيها على دراسة الأدب. وهذه ممارسة نرى أنّ لها تداعيات سلبيّة على تطوير قدرات الطلّاب في اللغة العربيّة، ذلك أنّ المرحلة الثانويّة، في تقديرنا، تتطلّب تركيزًا أكثر على اللغة، ولكن ليس من خلال التوسّع في دراسة النحو بشكل نظريّ أو التعرّض للأدب بالشكل التلقينيّ التقليديّ، ولكن عبر تعزيز القدرات التحليليّة والنقديّة لدى الطلّاب من خلال العمل على مشاريع تدرّبهم على البحث والكتابة الأكاديميّة بالعربيّة في موضوعات وثيقة الصلة باهتماماتهم والواقع المحيط بهم.

و. ضرورة أن تبذل الحكومات العربيّة المزيد من الجهد لدعم اللغة العربيّة وتمكينها في الدول العربيّة،

فغالبيّة الطلّاب الجامعيّين عبّروا عن رأي واضح وصريح بأنّ ما قامت به الحكومات إلى الآن غير كافٍ لتغيير واقع اللغة العربيّة ومساعدتها على مواجهة تحدّيات الحاضر والمستقبل.

8) في مجال تطوير مناهج العربيّة وطرق تدريسها

أ. إنشاء مركز أبحاث لتعليم اللغة العربيّة وتعلّمها

يؤسّس على تجربة المركز التربويّ للّغة العربيّة لدول الخليج العربيّ ويوسّعها لتشمل الدول العربيّة جميعها، ويكرّس جهوده لخدمة اللغة العربيّة في المجالات التالية:

- **التركيز على إجراء البحوث المتّصلة بالنواحي البيداغوجيّة في تعليم العربيّة وتعلّمها**، والاستقصاء المستمرّ للنظريّات والمقاربات الجديدة في هذا

المجال وكيفيّة تطبيقها.

- **توفير البحوث والدراسات المحكّمة** التي تستهدف فئة القارئ العربيّ العاديّ من المعلّمين والمشتغلين في القطاعين التعليميّ والتربويّ؛ أي المعلّمين والموجّهين والإدارات، والقارئ المثاليّ من المتخصّصين في المجالين التعليميّ والتربويّ، من خلال إصدار مجلّة بحثيّة تخصّصيّة شهريّة أو فصليّة، تعنى بالدراسات التربويّة واللغويّة، ونشر الأبحاث ذات الصلة بتعليم اللغة العربيّة وتعلّمها.

- **تطبيق مشروع "رخصة المعلّم" في جميع البلدان العربيّة**، والعمل المشترك على توحيد برامجها التدريبيّة ومعاييرها وشروطها وقياسها عربيًّا، وجعلها شرطًا أساسيًّا لقبول من يرغب بامتهان التعليم بما يضمن أهليّتهم لذلك وجدارتهم به، والتركيز فيها على قياس معرفة المتقدّمين بكلّ ما يتعلّق باللغة العربيّة كاختصاص، وباستراتيجيّات التدريس، وبالمقاربات البيداغوجيّة الجديدة، والمهارات الشخصيّة التواصليّة.

- **إطلاق مشاريع تحقّق بيئة انغماس تدريبيّ للمعلّمين تكون على مستوى العالم العربيّ**، نحو: المعسكرات الصيفيّة التي من شأنها تبادل الخبرات والاستفادة منها، والاطّلاع على التجارب الجديدة والتدرّب عليها.

- **إعداد ممتحنين رسميّين لقياس الكفاءات اللغويّة الشفويّة**، ووضع الحقائب التدريبيّة اللازمة لذلك.

- **تهيئة مدرّبين معتمدين للمهارات اللغويّة والتربويّة**، وجعل التدريب سياسة تعليميّة مستدامة في المدارس الحكوميّة والخاصّة تلزم المعلّمين بتطوير مستوياتهم المعرفيّة، وقدراتهم الأدائيّة، وبالتجديد والخروج عن النمطيّة والتقليد.

- **دراسة المناهج التعليميّة وتقييمها**، وتقديم الرؤى المقترحة لتصميم مناهج تعليميّة بالاعتماد على معايير الكفاءة؛ وذلك لمساعدة البلدان التي لمّا تبدأ تجربة تطوير مناهج تعليم اللغة العربيّة بعد، أو التي تحتاج إلى دعم لإنجاز ذلك، ممّا يختصر الوقت والجهد أمامها، ويقدّم لها خلاصة التجارب العربيّة في هذا المجال والمنهجيّة التي يجب اتّباعها لمواكبة بقيّة الدول العربيّة.

- **اعتماد مبدأ الربط في وضع مناهج تعليم اللغة العربيّة** الذي يحقّق بناء نسق تعلّميّ شامل، توظّف فيه المكتسبات والتعلّمات المتتابعة والمتكاملة والمتطوّرة، مع التقدّم بالمستويات والمراحل الدراسيّة بما يحقّق الكفايات التي يجب على المتعلّمين اكتسابها بعد إنهاء المرحلة المدرسيّة.

- **إطلاق مشروع معايير تعليم اللغة العربيّة للناطقين بها** على مستوى العالم العربيّ، يشارك فيه مجموعة من الباحثين والاختصاصيّين من جميع البلدان العربيّة، وبالمشاركة مع وزارات التربية والتعليم، والجهات العامّة والخاصّة التي تعمل في هذا المجال، لإنتاج معايير عربيّة موحّدة لتعليم اللغة العربيّة للناطقين بها في مرحلة التعليم العام ومرحلة التعليم الجامعيّ. فما تحتاجه المناهج التعليميّة، هو بناء معايير موحّدة لتعليم اللغة العربيّة للناطقين بها تبيّن المعارف والمهارات والوظائف والسياقات ونوع اللغة التي يجب أن يكتسبها متعلّم اللغة العربيّة في نهاية تعلّمه المدرسيّ؛ وذلك بغضّ النظر عن الدولة أو المنطقة أو المدرسة التي يدرس فيها، وهذا ما سيجعل من تعليم اللغة العربيّة في جميع البلاد العربيّة يحقّق الأهداف ذاتها بشكل يجعل قياسها ممكنًا عن طريق امتحانات كفاءة محكّمة.

- **التركيز على بناء المناهج التعليميّة على أساس الوظائف اللغويّة والمهارات الأربع،** ووضع مصفوفة المعايير المتضمّنة توصيفات لكلّ المستويات الدراسيّة من حيث الوظائف والمهامّ والمهارات اللغويّة التي تعمل المقاربات البيداغوجيّة الجديدة على بنائها وتنميتها ونوع الكلام والسياق والسلامة اللغويّة، ووضع الاختبارات والامتحانات المنسجمة مع المنهج الوظيفيّ التفاعليّ التواصليّ المعتمَد في السياسة التعليميّة في الدول العربيّة والتي تعكس مخرجاته.

- **تشجيع التعلّم الذكيّ** الذي يهدف إلى توظيف التكنولوجيا المتطوّرة في إحداث تغيير إيجابيّ في منهجيّات التعليم التقليديّ، وخلق المنصّات التعليميّة والبرامج والموادّ اللازمة له، ليكون ميسَّرا لقيام المعلّمين بدورهم التعليميّ، وداعمًا لعمليّة التدريس ومواجهة الصعوبات التي تواجهها كمشكلة اكتظاظ الصفوف.

- **التركيز على التعلّم التعاونيّ في المستويات الدراسيّة كلّها**، وبناء المهارات وتنميتها لدى المتعلّمين في تنفيذ الأسس التي يستند إليها من الاعتماد المتبادل الإيجابيّ في إنجاز المهامّ المطلوبة، والتفاعل المباشر، واتّخاذ القرار وتحمّل مسؤوليته وتنفيذه عمليًّا.

- **التركيز على مهارات التفكير التحليليّ والنقديّ وتشجيعها،** وجعلها أساسيّة في المستويات كافّة؛ كي يتعلّم الطلّاب كيفيّة مقاربة المشاكل، وطرح الأسئلة، والربط بين الظواهر المختلفة، وتكوين المعرفة لديهم بصورة مستقلّة.

- **العمل على وضع نظام التقييم والامتحانات والاختبارات القياسيّة للّغة العربيّة** بما يتوافق مع الرؤيّة الجديدة لتطوير المناهج، بالتركيز على المعرفة والمهارة اللغويّة التي يحتاجها المتعلّمون في كلّ مرحلة من المراحل بعيدًا عن المحتوى والكتاب المقرّر.

9) في مجال تعليم العربيّة وتعلّمها في العوالم الجديدة

أ. ضرورة إقامة مرجعيّة دوليّة للّغة العربيّة

لتعزيز حضور اللغة العربيّة سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا في العوالم الجديدة.

ب. ثمّة حاجة إلى استقراء واقع العربيّة في العوالم الجديدة،

والعناية بالبحوث العلميّة المختصّة في دراسة دوافع الطلّاب والمقاربات البيداغوجيّة السليمة التي يجب اتّباعها والمقاربات التعليميّة المثلى التي تضمن تعليم العربيّة بسياقات هي أقرب إلى الاكتساب منها إلى التعلّم المصطنع. فتسارع وتيرة الاهتمام بالعربيّة في الفترة الأخيرة يتطلّب تسارعا متزامنًا في إجراء البحوث عن واقع هذا التعلّم لناحية الكمّ والكيف سعيًا لإيجاد سبل فعّالة وناجعة لتطوير حضورها وانتشارها. كما أنّه من المهمّ ترجمة البحوث الأجنبيّة المهمّة إلى اللغة العربيّة ليسهل على الباحثين في المنطقة العربيّة الاطّلاع عليها وكذلك لكي يكونوا مساهمين فاعلين في تطوير واقع العربيّة في عالمهم وفي العوالم الجديدة.

ج. إعادة النظر في المناهج،

لمعرفة مواطن ضعفها وقوّتها، والتفكير في تطويرها بحيث تُعلّم المهارات اللغويّة وتُقوّم بشكل تكاملي لا فردي. كما ينبغي عمل دراسة حالة للبلدان لتصميم مناهج مناسبة لها ثقافيًّا، فمناهج العربيّة التي تناسب الولايات المتّحدة وأوروبّا قد لا تناسب منطقة شرق آسيا أو إفريقيا. إضافةً إلى ذلك من الضروريّ التفكير في تصميم مناهج للعربيّة لأغراض خاصّة، بحيث تكون هناك مناهج متنوّعة تخدم أغراضًا مهنيّة مختلفة بحسب توجّهات الطلبة.

د. دمج الجانب الثقافيّ في المناهج،

وذلك عبر تصميم مناهج لبرامج التبادل الثقافيّ لتحقيق أقصى فائدة تعليميّة منها، ودعمها وتنظيمها، وتصميم الكتب والموادّ التعليميّة التي تركّز على العناصر الثقافيّة المتنوّعة، وإدراج اللهجات لتفعيل قدرات الطلّاب على التواصل في مواقف الحياة اليوميّة.

هـ. توفير موادّ تعليميّة إضافيّة

نظرًا للنقص في الموادّ الإلكترونيّة وخاصّة المسموع منها، وسيكون من المفيد خلق منصّة إلكترونيّة متاحة للمعلّمين للاستعانة بموادّ تساعد في تطوير قدرات الطلّاب في مهارتي الاستماع والتحدّث خاصّة.

و. إعداد متخصّصين في تعليم العربيّة كلغة أجنبيّة،

والاهتمام بتخصّص تعليمها للأجانب في جامعاتنا العربيَّة بداية، ومن ثمّ التعاون مع الدول الأجنبيّة لتدريب وتأهيل كفاءات عربيّة وأجنبيّة تواكب زيادة الاهتمام بتعلّمها، وتدرّب المعلّمين الحاليّين بشكل خاضع لمعايير علميّة دقيقة.

ز. بناء الشراكات وتنظيمها بين المؤسّسات التعليميّة في العالم العربيّ والدول الأجنبيّة،

لأنّ ذلك سيساعد حتمًا في تعزيز حضور برامج التبادل الثقافيّ وإمكانيّة استفادة الطلبة منها، كما يشجّع على العمل المشترك لمراجعة المناهج وتطويرها وبناء طاقات ذات كفاءة عالية تعلّم العربيّة.

- هذه المقترحات هي بمثابة خارطة طريق يمكن أن نهتدي بها في سعينا للتأسيس لمستقبل جديد للّغة العربيّة، يبني على العناصر الحيّة في تراث العربيّة، ويحتضن نبض الواقع وحركيّته. يبقى أن ندرك بأنّ الخَطو على طريق المستقبل لا يمكن أن يتحقّق إلا بإيمان راسخ باللغة وبقدراتها على مواجهة التحدّيات ومواكبة تغيّرات العصر، وبالتخلّي عن المقاربات القائمة على الخوف وعلى حجر اللغة في قوالب الماضي، وبسعي حثيث من الجميع حكومات ومؤسَّسات وأفرادا لفتح الأبواب أمام العربيّة في مناحي الحياة كلّها، وإتاحة المجال لها لتكون عنصرًا فاعلًا في النهضة العربيّة الجديدة علميًّا وتقنيًّا وثقافيًّا، ولتظلّ رمزًا لهويّة متسامحة، منفتحة على الآخر، واثقة بذاتها، فخورة بتنوّعها.

وزارة الثقافة والشباب

MINISTRY OF CULTURE & YOUTH

أسبوع اللغة العربية

18 DECEMBER ديسمبر

اليوم العالمي للغة العربية

WORLD ARABIC LANGUAGE DAY

www.mckd.gov.ae